

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

السياسية الأتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

إشراف

الدكتور نور الدين أبو الرب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

2004م



السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2004/12/20م وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الدكتور نور الدين أبو الرب (مشرفاً)

2. الدكتور سليمان محمود عبادي (ممتحناً خارجياً)

3. الدكتور محمود أبو الرب (ممتحناً داخلياً)

الإهداء

.....إلى أمي العزيزة

..... إلى والدي العزيز

... إلى زوجتي العزيزة

... إلى أبنائي الأعزاء

.....إلى أشقائي الأعزاء

.....إلى الذين شاركوني أعباء العمل من الأصدقاء

"إلى كل صديق اجتهد في مساعدتي ومد يد العون "

إلى الدكتور نور الدين أبو الرب

...الذي كان له الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود

.....إلى كل من أراد مستقبل أفضل من الماضي

اهدي ثمرة جهدي أمتواضع.

شكر وتقدير

أحمد الله على نعمته إذ هيا لي إنجاز هذا العمل المتواضع, وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الدكتور نور الدين أبو الرب لمتابعة الدائمة والمستمرة وتشجيعي خلال إنتاج هذا العمل, كما أشكر جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد لحسن عطائهم المستمر وتعاملهم الممتاز خلال دراستي الجامعية.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الأفاضل لحسن تعاونهم وتقييمهم للدراسة, كما أتوجه بالشكر إلى أهلي الأعزاء الذين شاركوني في عناء هذه الدراسة وتشجيعهم الدائم ووقوفهم إلى جانبي ودعمهم المتواصل وتحملهم عبئاً شاقاً خلال فترة دراستي.

كما أتقدم بالشكر لجميع المؤسسات والهيئات التي قدمت كل المساعدة وإبداء الرأي وإعطاء المعلومة والمشورة.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة العنوان
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص
الفصل الأول: السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين	
2	المقدمة
3	أهمية الدراسة
4	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	منهجية الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8	النظام المصرفي الفلسطيني، تطوره ونموه
11	تقسيم البنوك في فلسطين وأعدادها
13	الخدمات التي يقدمها الجهاز المركزي الفلسطيني
15	الدراسات السابقة (العربية والمحلية)
28	الدراسات العالمية
الفصل الثالث: السياسة الائتمانية للبنوك	
32	سياسات الإقراض والحاجة الائتمانية
33	دور المصاريف التجارية في تمويل مشاريع التنمية
34	مصادر تمويل المصرف التجاري
40	أنواع التسهيلات الائتمانية

الصفحة	الموضوع
41	محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي
44	أهم جوانب عرض الائتمان المصرفي (ضوابط الائتمان)
51	مراحل تقديم طلب الائتمان
55	الموقع التنظيمي لقسم التسهيلات وإعداد سياسة الإقراض
56	تعريف السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة في تحديدها
57	ملامح السياسة الائتمانية
58	العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية
61	أركان السياسة الائتمانية
64	تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك
67	تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القرض
71	تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الإدارية
73	تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية
74	تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة
	الفصل الرابع: منهجية الدراسة (إعداد الاستبانة والتحليل الإحصائي)
79	مجتمع الدراسة
80	عينة الدراسة
81	استبانة الدراسة ورأي لجنة التحكيم
82	توزيع الاستبانة
84	نتائج الدراسة
84	متغير القطاع طالب الائتمان
86	متغير الضمانات
88	السيولة البنكية
89	المقدرة الأيرادية
91	طاقة المعتمد
92	سمعة العميل وأخلاقه
93	الظروف الاقتصادية
95	أثر المسمى الوظيفي للموظف (البنك) على السياسة الائتمانية (المسمى الوظيفي)
97	أثر سنوات الخبرة لموظف البنك على السياسات الائتمانية

الصفحة	الموضوع
99	أثر الدرجة العلمية للموظف (البنك) على السياسة الائتمانية
100	مدى تأثير مجالات الائتمان على السياسة الائتمانية
101	تحليل العلاقة الداخلية بين مجالات الائتمان (اختبار بيرسون)
104	نتائج الدراسة
105	التوصيات
108	المراجع
109	المراجع العربية
112	المراجع الأجنبية
113	الملاحق
b	ملخص اللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
11	جدول رقم 1 البنوك الوطنية العاملة في فلسطين.
12	جدول رقم 2 البنوك العربية العاملة في فلسطين.
12	جدول رقم 3 البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين.
17	جدول رقم 4 مشاكل العرض في التمويل، أسباب انخفاض العرض الائتماني.
18	جدول رقم 5 مشاكل الطلب في التمويل وأسباب انخفاض الطلب الائتماني.
23	جدول رقم 6 حجم الودائع للبنوك العاملة في فلسطين.
23	جدول رقم 7 نسبة الائتمان إلى الودائع للبنوك العاملة في فلسطين
50	جدول رقم 8 مراحل دراسة طلب الحصول على قرض
79	جدول رقم 9 إجمالي البنوك التجارية العاملة في فلسطين (عينة الدراسة)
80	جدول رقم 10 البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية (مجتمع الدراسة)
83	جدول رقم 11 توزيع استبانة الدراسة.
85	جدول رقم 12 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال القطاع.
88	جدول رقم 13 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال الضمانات.
89	جدول رقم 14 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال أسوية البنكية.
90	جدول رقم 15 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال المقدرة الإيرادية.
92	جدول رقم 16 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال طاقة المعتمد.
93	جدول رقم 17 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجال سمعة العميل.
94	جدول رقم 18 المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً للظروف الاقتصادية.
95	جدول رقم 19 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة

الصفحة	الجدول
	السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً للمسمى الوظيفي.
97	جدول رقم 20 نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية تبعاً للمسمى الوظيفي.
98	جدول رقم 21 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمتغير الخبرة.
99	جدول رقم 22 نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك في فلسطين تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.
101	جدول رقم 23 نتائج اختبار ولكس لامبدا (Wilks Lambda) بين مجالات الاستبانة.
101	جدول رقم 24 نتائج اختبار سيداك (Sidak) للمجالات البعدية بين مجالات الاستبانة.
103	جدول رقم 25 نتائج معامل بيرسون للارتباط بين مجالات الدراسة.

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	
114	كتاب تسهيل مهمة الباحث من جامعة النجاح الوطنية.	ملحق 1
115	استبانة المواصفات الوظيفية والدرجة العلمية والخبره لموظفي البنوك	ملحق 2
119	شكل بياني يوضح حجم كل عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية	ملحق 3

السياسية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

إعداد

أمجد عزت عبد المعزوز عيسى

إشراف

الدكتور نور الدين أبو الرب

الملخص

كان الهدف من موضوع البحث " السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين"، معرفة مدى التزام تلك البنوك في معايير الائتمان المتعارف عليها عالمياً، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية، ووجد أن لتلك المعايير أثراً متفاوتة والتزاماً متفاوت أيضاً في البنوك العاملة في فلسطين، حيث حصل معيار الضمانات المقدمة للبنك كشرط للموافقة على الحصول على ائتمان بنكي درجة مرتفعاً وواقع 75.27%، أما معيار المقدرة الايرادية للمعتمد فقد حصل على تقدير مرتفع جداً بسبب الاهتمام الشديد من قبل البنوك بهذا المعيار حيث حصل على 84.77%، كذلك سمعة العميل وأخلاقه كمعيار مهم من المعايير الائتمانية المتعارف عليها عالمياً، فقد حصل هذا المعيار على تقدير مرتفع جداً من البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين، إذ حصل هذا المعيار على درجة 83.07%، أما طاقة المعتمد فلم تلاقي التقدير المرتفع من البنوك العاملة الفلسطينية إذ حصل هذا المعيار على تقدير متوسط وبدرجة 67.39%، وكان الاهتمام من قبل البنوك الفلسطينية بموضوع الظروف الاقتصادية مرتفع وبدرجة 75.02%، وقد أضيف لتلك المعايير عوامل أخرى تؤثر على مدى القبول او الرفض لطلب الائتمان كما إنها تعتبر من العوامل المهمة في تحديد السياسة الائتمانية، ومن تلك العوامل: قطاع طالب الائتمان، إذ تبين ان القطاع طالب الائتمان له دور مهم في التأثير على السياسة الائتمانية البنكية في فلسطين، إذ حصل هذا العامل على تقدير مرتفع وبدرجة 72.02%، أما عن موضوع توفر ألسيولة البنكية واثرها في قبول او رفض طلبات الائتمان، فقد وجد ان البنوك العاملة في فلسطين تهتم في هذا العامل بدرجة مرتفعة وتصل الى 71.70%.

وقد لوحظ من التحليل حصول متغير (معيار) المقدرة الايرادية على أعلى تقدير من بين المتغيرات المذكورة، إذ تعتبر البنوك العاملة في فلسطين ان هذا المتغير ذو أهمية بالغة جداً إذ

لا بد من دراسة المقدرة الايرادية للمعتمد قبل الموافقة على طلب الحصول على ائتمان وعلى ضوء توفر المقدرة على السداد من مشروعة او مقدرته على دفع الائتمان ومتطلباته في مواعيدها يتم الموافقة على طلبه.

وتعتبر سمعة العميل و اخلافة العامل الثاني في الأهمية في تحديد قبول او رفض طلب الحصول على ائتمان بالنسبة للبنوك العاملة في فلسطين. حيث توفر جميع المعايير وعدم صدق المعتمد في نية السداد لا يساعد ولا يفيد في شيء.

وبناء على التحليل يتم رفض فرضيات الدراسة، إذ تبين اثر كل العوامل في السياسة الائتمانية ولكن بشكل متفاوت وتم الحصول على هذه النتيجة بعد جمع الاستبيانات من البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية وتحليلها.

الفصل الأول

السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين

المقدمة:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الإرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحملة من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها.

أما على مستوى الاقتصاد فان الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية خطيرة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

ولا يزال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال ولفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظرا لكون المصدر الرئيسي للائتمان هو البنك شاع تسميته بالائتمان المصرفي (الزبيدي، 2002).

إن الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول احد المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمسيرة التنموية الفلسطينية، خاصة بعد التوقعات المتفائلة بخصوص النشاط الاستثماري العام والخاص التي سادت مناطق السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وكانعكاس لهذه التوقعات شهدت مرحلة ما قبل انتفاضة الأقصى نشاطا ملحوظا في تأسيس الشركات المساهمة العامة، وافتتاح سوق فلسطين للأوراق المالية، وازدياد حجم الاستثمار الخاص بنسبة لا تقل عن 30% سنة 1996، وزيادة نسبة الاستثمار في الإقراض إلى 22.7% حيث كانت نسبة التسهيلات إلى الودائع عام 1994، 24.76% وارتفعت إلى 30.38% عام 1996، أما في عام 2000 فقد وصلت نسبة التسهيلات إلى الودائع 34%، ويلاحظ انخفاض النسبة في العامين 2001 و 2002 إلى 27.9%، لترتفع مره أخرى عام 2003 إلى 33%.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى ونتيجة للممارسات الإسرائيلية من تدمير للبنية التحتية وعزل المناطق الفلسطينية فقد تراجع الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص إلى 40% وتراجع بنفس الوقت حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 9.3% (المراقب الاقتصادي، 2002) وبالرغم مما لحق بالاقتصاد الفلسطيني من تدمير إلا أن تحديات التنمية في فلسطين يجب أن تستمر وذلك بالاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية وتحفيز الاستثمار الخاص في فلسطين، ففي ظل هذه الظروف المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى جهاز مصرفي يضخ الموارد المالية على أسس علمية لذلك فان هذه الدراسة ستقدم للبنوك وسلطة النقد الفلسطيني والقطاع الخاص بأهم الحلول لاتخاذ القرارات السليمة.

أهداف الدراسة:

- 1-مراجعة شاملة لأدبيات الاقتصاد والتمويل حول ما يتعلق بالسياسة الائتمانية.
- 2-التعرف إلى السياسة الائتمانية العاملة في فلسطين.
- 3-التعرف إلى معايير الائتمان العالمية ومقارنتها بالتطبيقات المتبعة في البنوك الفلسطينية.

4-محاولة التوصل الى المعايير التي تعتمد عليها البنوك في فلسطين في منح الائتمان من وجهة نظر العاملين في أقسام التسهيلات في البنوك.

5-تقديم توصيات علمية على ضوء نتائج الدراسة.

6-اقتراح سياسة ائتمانية فعالة للبنوك العاملة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

يعاني القطاع المصرفي الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني على حد سواء، من نقص في حجم الائتمان المصرفي المقدم الذي يشكل عنصرا مهما في زيادة النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالائتمان البنكي يعمل على زيادة التشغيل، وتقليل البطالة، ورفع الإنتاجية، ومن ثم الازدهار والرخاء الاجتماعي. كما انه في الظروف العادية، تشكل القروض مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنك التجاري لأنها أكثر ربحا من الخيارات الأخرى، ولكن هذا لا ينطبق على النظام المصرفي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن حجم التسهيلات المصرفية الفلسطينية بين عام 1967 حتى 1990 كانت ضئيلة ولم تتجاوز 1% من حجم الودائع (العبادي، 1997).

وارتفعت نسبتها بعد ذلك خلال فتره اوسلو حتى سنة 2003 ولكن لم تتعد 33% من حجم الودائع، في حين وصلت في الدول المجاورة مثل الأردن، وإسرائيل إلى 70 % من الودائع (أبو الرب، 2003). ومن الملاحظ أيضا أن الائتمانات المقدمة من البنوك الفلسطينية كانت على شكل جاري مدين وشكلت 53% من أجمالي التسهيلات لعام 1999 (ماس، 2000). ومن الملفت للنظر تدني نسبة الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، حيث بلغت نسبة الائتمان إلى أجمالي الودائع في نهاية عام 2002 إلى 27.9%، مع العلم أن النسبة الدنيا التي يتطلع أن تكون عليها هي 40% فأكثر (مقداد، 1997).

ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أكثر العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان لدى البنوك العاملة في فلسطين؟

2- ما مدى استخدام المقاييس الدولية لدى البنوك العاملة في فلسطين في منح الائتمان؟

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير القطاع طالب الائتمان.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سيولة البنك.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الأيرادية).

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصية والإدارية (طاقه المعتمد).

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سمعة العميل وأخلاقه.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية للمعتمد (المستفيد).

منهجه الدراسة:

1. تصميم استبيان موجه إلى البنوك العاملة في فلسطين وخصوصاً قسم التسهيلات والائتمان.

2. تحليل البيانات إحصائياً بواسطة البرامج الإحصائية المعدة لذلك.

3. مراجعة أدبيات البحث ذات العلاقة الائتمان المصرفي والبنوك.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أنظام المصرفي الفلسطيني، تطوره ونموه:

لم تكن النظم المصرفية وليده الوقت الحاضر بل هي نتاج عمل مجتمع وتطورات تاريخيه طويله، ابتداء بنظام المقايضه، ومرورا باستخدام المعادن الثمينه، ومن ثم ظهور النقود، ومع ظهور النقود بدأت الحركة المصرفية الحديثة وتأسيس المصارف وذلك في ايطاليا وبالتحديد مدينة البندقية حيث تم تأسيس أول مصرف حكومي في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وفي سنة 1609م تم تأسيس بنك امستردام، الذي مارس الأعمال المصرفية، ومع الثورة الصناعية التي ساهمت في إيجاد المشاريع الضخمة أصبحت الحاجة إلى مصارف كبيرة لتلبي طلب المشاريع، لذلك تأسست المصارف على شكل شركات مساهمه عامه بدل المصارف التي يملكها أفراد.

أما عن نشأة المصارف وتطورها في الوطن العربي فقد بدأت متأخرة عن أوروبا، حيث تأسس أول مصرف عربي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وهو بنك مصر، والبنك العربي في فلسطين، وتتبع المصارف العربية في الظهور بعد ذلك (عاشور، 1995). وللاحاطة بالتطورات التاريخية للبنوك في فلسطين تم تقسيمها إلى أربعة أقسام لكل قسم مواصفاته وظروفه المختلفة عن الأخرى.

أولاً: الفترة ما قبل عام 1948

هذه الفترة تميزت بوجود الانتداب البريطاني على ارض فلسطين، حيث كان يعمل في تلك الفترة العديد من البنوك المحلية، والعربية، والأجنبية، وتميز الجهاز المصرفي الفلسطيني في تلك الفترة بالتطور والنشاط مقارنة مع بقية الأقطار، ومن أهم الملامح لتلك الفترة وجود العملة الفلسطينية الصادرة عن حكومة عموم فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ووجود مجلس النقد الفلسطيني الذي كان يشرف على أعمال المصارف ليس فقط في فلسطين فحسب بل في إمارة شرق الأردن.

ثانياً: الفترة من عام 1948-1967

تميزت هذه الفترة بحدوث اختلافات بين قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك لعدة أسباب: فمن الناحية السياسية كانت الضفة الغربية منضمة إدارياً إلى الأردن، أما غزة فكانت إدارياً تتبع جمهورية مصر العربية، أما العملة والقوانين فقد كانت العملة والقوانين والأنظمة المالية المصرية السائدة في غزة، على خلاف الضفة فقد سادت العملة والقوانين الأردنية، كما أن البنوك الموجودة في الضفة كانت فروعاً لبنوك أردنية، الأمر الذي منح البنوك الأردنية فوائد كثيرة، ففي تلك الفترة بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية 8 بنوك ولها 32 فرعاً وهي، العربي، القاهرة - عمان، العقاري العربي، العثماني (كريندليز)، الأهلي الأردني، الأردن، انترا (المشرق)، البريطاني للشرق الأوسط. أما في قطاع غزة فكانت أيضاً فروع لبنوك متواجدة خارج قطاع غزة باستثناء بنك فلسطين، وقد بلغ عدد البنوك خلال تلك الفترة 6 بنوك ولها 7 فروع وهي: العربي، فلسطين، الإسكندرية، شركة التسليف الزراعي، الأمة (عاشور، 1995).

ثالثاً: الفترة من عام 1967-1993

عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري رقم (7) بتاريخ 1967/6/7 القاضي بإغلاق البنوك العاملة في الضفة والقطاع، وفي 1968/6/8 سمحت سلطات الاحتلال للمصارف الإسرائيلية بمزاولة العمل المصرفي في الضفة والقطاع من خلال 6 مصارف لها 39 فرعاً، وأعطت كل منها صفة احتكارية، بحيث إذا فتح بنك لؤمي في مدينة لا يسمح لغيره بان يفتح فروعاً فيها، واستمرت في عملها حتى بداية الانتفاضة الأولى المباركة، حيث أغلقت بسبب رفض الجماهير لها باستثناء فرع بنك ميركانتيل ديسكونت في مدينة بيت لحم، الذي استمر بالعمل لغاية شهر كانون أول من عام 2000 (سلطه النقد الفلسطينية، نيسان 2000).

وفي عام 1981 تم السماح لبنك فلسطين بإعادة مزاولة نشاطه في مدينة غزة، الذي بلغ عدد فروعته حتى نهاية عام 1993 (5 فروع)، وفي عام 1986 تم السماح لبنك القاهرة عمان لمزاولة نشاطه في مدينة نابلس، وامتد نشاطه إلى العديد من المدن الفلسطينية حتى بلغ عدد

فروعه في نهاية عام 1993 (8 فروع)، حيث شهدت الفترة الممتدة بين عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول 1991 وتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تزايداً في عدد المصارف، ونتيجة لتزايد البنوك ازدادت الخدمات المقدمة ونشطت الحركة التجارية وظهرت أثرها لاحقاً.

رابعاً: الفترة من عام 1994 حتى تاريخ 2002

خلال هذه الفترة حدث تطور كبير في النشاط المصرفي، إذ أدت توقعات ازدهار القطاع المالي إلى قفزة في الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية قصيرة، وساهمت مذكرة التفاهم الأردنية الإسرائيلية الموقعة في مطلع كانون أول 1993 في إعادة فتح المصارف الأردنية وتنظيمها، وهكذا يمكن القول أن الازدياد السريع في عدد الفروع وفي النشاط المصرفي بدأ في أواسط العام 1994، أي بعد إقامة السلطة الوطنية في قطاع غزة وأريحا، وكان من التطورات المهمة انشاء سلطه النقد الفلسطيني بتاريخ 1994/04/01 بناءً على القرار رقم (184) الصادر عن الرئيس ياسر عرفات التي كان من اهم مسؤولياتها الاشراف على البنوك واصدار التراخيص للبنوك. حيث نلاحظ ارتفاع قيمة الودائع في تلك الفترة من 219 مليون دولار عام 1994 إلى 1187 مليون دولار في نهاية عام 1995، ويمثل هذا الرقم زيادة تبلغ 442% في سنتين، واستمرت الودائع بالارتفاع في العام 1996 ليصبح المجموع الكلي 1456 مليون دولار في نهاية عام 1996، واستمرار هذه الزيادة في الودائع حتى وصلت إلى 2333 مليون دولار سنة 2000 وبذلك شكلت نسبة الودائع للنتائج الإجمالي المحلي في الضفة والقطاع إلى ما هو عليه في البلدان المجاورة (حامد، 2003). أما في مجال القروض فلم يحدث النمو المتناسب مع نمو الودائع فقد بلغت نسبه القروض إلى الودائع 17% فقط في عام 1996، في حين كانت نسبه القروض الى الودائع في سنة 2001، و2002، و35.9% و27.9% على التوالي (ماس، 2003).

تقسيم البنوك في فلسطين وأعدادها:

ويمكن إيضاح تقسيم البنوك العاملة في فلسطين وأعدادها حتى تاريخ 2001/08/31

بواسطة الجداول كالتالي:

أولاً-البنوك الوطنية

تتكون البنوك الوطنية من 10 بنوك ولها 55 فرعا وهي على النحو التالي:

جدول رقم 1. البنوك الوطنية العاملة في فلسطين وعدد فروعها كما هي في 2001/08/31

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
21	بنك فلسطين	1960
5	البنك التجاري الفلسطيني	1994
6	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
6	البنك الإسلامي العربي	1995
8	بنك القدس للتنمية والاستثمار	1997
1	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1997
4	بنك فلسطين الدولي	1997
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997
1	بنك الأقصى الإسلامي	1998
1	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	2001
55	المجموع	

سلطة النقد الفلسطينية، عام 2001

ثانياً-البنوك العربية

شكلت البنوك العربية 11 بنكا موزعة على 65 فرعا على النحو التالي:

جدول رقم 2. البنوك العربية العاملة في فلسطين وفروعها كما وردت في 2001/08/31

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس أو افتتاح أول فرع
16	بنك القاهرة	1986
18	البنك العربي	1994
6	بنك الأردن	1994
7	البنك العقاري المصري العربي	1994
3	بنك الأردن والخليج	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
4	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
1	البنك الأردني الكويتي	1995
3	بنك القاهرة عمان - معاملات إسلامية	1995
1	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	1996
1	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	1999

سلطه النقد الفلسطينية، عام 2001

ثالثاً- البنوك الأجنبية

تتكون البنوك الأجنبية من بنكين لها 3 فروع موزعه على النحو التالي:

جدول رقم 3. البنوك الاجنبية العاملة في فلسطين حى تاريخ 2001/08/31

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس البنك أو افتتاح أول فرع
2	بنك ستاندرد جريندليز Standard Chartered Grindlays Bank Ltd.	1995
1	بنك الشرق الأوسط (HSBC Bank Middle East)	1998

سلطه النقد الفلسطينية، عام 2001

الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الفلسطيني:

استطاعت البنوك العاملة في فلسطين مواكبة التطورات العالمية، ويلاحظ هذا في الخدمات المقدمة وسرعة انتشارها وتوسعها، وكان لسلطة النقد دور مهم في تحمل المسؤولية، فقد عملت على ترقية دور البنوك إلى ما وصلت إليه ويظهر ذلك جليا من النظر إلى طبيعة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي الفلسطيني، وهي كالتالي قبول الودائع بفوائد أو بدون فأنده، وتقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة أو غير المباشرة، وتقديم خدمات تحويل الأموال داخل فلسطين وخارجها، وبيع وشراء العملات الأجنبية، وإصدار بطاقات الائتمان والدفع، والشيكات المحلية للتداول، والشيكات السياحية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وحفظ وإدارة المقتنيات الثمينة والأوراق المالية، وتقديم خدمات الاستعلام للزبائن والمحفظة والاستثمار، وتقديم خدمات الاستشارات المصرفية للعملاء، وخدمة الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وحسابات التوفير (ماس، 2000).

ونظرا لأهمية الائتمان في البنوك والذي يعتبر المحدد الأول لمدى نجاح البنك لما لهذه الوظيفة من أهمية للمجتمع من ناحية وللبنك من ناحية أخرى، فكثير من الشركات الرائدة يتوقف قرار إنشائها أو توسعها على مدى مرونة ومقدرة تلك الشركات على الحصول على ائتمان، فقد أشارت دراسة (Charles, 2002) لعينه من 500 شركة تبين أن نسبة كبيرة من تلك الشركات يرتبط قرار إنشائها أو التوسع في نشاطها على مدى مقدرة تلك الشركات في الحصول على ائتمان بنكي لتحقيق الهدف المطلوب (Charles, 2002).

يلاحظ من عدة دراسات في موضوع الاختيار بين البدائل المتاحة في تمويل المشاريع أن الحصول على راس المال من البنوك على شكل ائتمان مصرفي يعد الأقل تكلفه، ففي نظريه Pick Order Theory يتضح أن الائتمان أو القروض المصرفية مناسبة لغرض تمويل المشاريع لما لها من ميزات ووفره في المدى الطويل تتمثل في عدم دخول شركاء جدد، الأمر الذي يحتم انخفاض العائد على الاستثمار، أو طرح أسهم جديدة مما يؤدي إلى انخفاض قيمه العائد على السهم مستقبلا عند توزيع الأرباح.

ومن التطورات المهمة في تاريخ البنوك الفلسطينية العاملة في فلسطين إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، و كان انشاؤها ثمره من ثمار اتفاقيه باريس الاقتصاديه وبموجب القرار رقم 184 الصادر بتاريخ 1994/04/01 عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تم تاسيسها وكان من أهدافها:

أ- الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من ذهب و عملات أجنبية وإدارتها.

ب- وضع السياسات النقدية في سياق الاقتصاد الكلي.

ج- توحيد وتنظيم حجم وكلفة الائتمان وفقا لمتطلبات وضرورة الاقتصاد الفلسطيني.

د- المحافظه على جهاز مصرفي فعال وكفؤ ومتطور

ه- اعطاء ترخيص للبنوك الجديده والموافقه على فتح فروع لبنوك قائمه
.www.pma.palestine.org()

وتعتبر سلطه النقد الفلسطينية بمثابة البنك المركزي، باستثناء إصدار النقد، وبذلك تلعب دورا بارزا في السياسة الائتمانية مثلها مثل البنوك المركزية، حيث تقوم بالإشراف والموازنة بين مختلف الجهات، ففي دراسة عن دور البنك المركزي في السياسة الائتمانية "يعتبر البنك المركزي أو الهيئة المشرفة على البنوك صاحبه المسئولية على إضفاء عنصر المرونة بين مختلف العناصر ويكون ذلك برفع قيمة الفائدة البنكية على الائتمان مما يشجع على الادخار وتخفيض الطلب على الأموال وعلى الائتمان، ويكون ذلك في حاله وصول البنوك إلى نقطة عدم القدرة على زيادة العرض النقدي وحاجتها للأموال، ويحدث العكس في حاله وجود فائض من الأموال لدى البنك" - (Schreft and Smith, 2002). وقد أوكلت لسلطه النقد الفلسطينية مهام جسام تتمثل في الإشراف على البنوك وتأسيسها ومراقبتها، في ظل توسع سريع وكبير للبنوك والخدمات التي تقدمها، مع مقابلة ذلك حداثة الخبرات لدى هذه المؤسسة، والمخاطر التي تواجهها في ظل ظروف عدم الاستقرار.

وفي مجلة الوقائع الفلسطينية، ذكرت بعض مهام سلطة النقد الفلسطينية حيث قالت: لقد باشرت سلطة النقد الفلسطينية مهامها، ويتوقع أن تستكمل الباقي في فترة زمنية بسيطة، ومن أهم المهام التي باشرتها الإشراف والرقابة على المصارف العاملة في دولة فلسطين، الشروع في تجهيز الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في دوله فلسطين، منح التراخيص للمصارف الجديدة وفروع المصارف القائمة وتنظيمها وفق حاجات المجتمع الفلسطيني (النجار، 1995).

وفي مقال لمحافظ سلطة النقد في بداية قرار إنشائها ذكر أهم نقاط برنامج عمل سلطة النقد، وهي: استكمال التشريعات النقدية والمالية المنظمة للنشاط المصرفي خاصة ما يتعلق في مراقبة البنوك، الشروع في اتخاذ ترتيبات بناء الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، استكمال الهيكل التنظيمي والوظيفي ومتابعة تنفيذه، متابعة التحرك لإنشاء سوق الأوراق المالية، وضع برنامج إعلامي لنشر العادات المصرفية لدى المواطنين ومحاربه الاكتتاز، استكمال إعداد المعلومات والإحصاءات المالية والمصرفية.

دراسات سابقة:

يعتبر موضوع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، موضوع ذا أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وخاصة في ظل الظروف الصعبة والشائكة، ورغم ذلك وجد أن اغلب الدراسات المحلية قد اقتصرت على دراسة البنوك المحلية على أهداف وأهمية وجودها، ولم تتعرض بشكل مباشر للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين. على خلاف الدراسات العالمية فقد اهتمت بموضوع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في تلك الدول وقامت بالعديد من الدراسات والأبحاث للمساهمة في رفع العقبات وزيادة الاستثمار وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في النهاية، وفيما يلي عرض وتحليل لأهم الدراسات في مجال سياسة الائتمان للبنوك.

الدراسات العربية والمحلية:

لقد حدث تطور كبير في حجم الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الفترة من 1994 إلى 1999 وخاصة في عدد المصارف العاملة وفروعها، ورافق هذه الزيادة نمو في الخدمات المقدمة كما ونوعا، إلا أن مقدار النمو في الائتمان المقدم لم يبلغ النسبة المتوقعة، فمن النشرة الإحصائية لسلطة النقد تبين أن الودائع ازدادت من 180 مليون دولار لعام 1994 إلى 297 مليار دولار لسنة 2000 أي ما يشكل نموا نسبته 65%. أن هذه الزيادة في حجم الودائع لم يقابلها الشيء نفسه في الائتمان، إذ بلغ حجم الائتمان لعام 1994 حوالي 163 مليون دينار أي 28% من مجمل ودائعها، أما عام 1999 فبلغ حجم الائتمان 1005 مليون دولار (سلطة النقد، أعداد مختلفة).

فدراسة (صبري، 2003) تعتبر من أحد الدراسات في مجال التمويل حيث القت الضوء على بعض السمات البارزة والمشاكل العالقه في سياسه الائتمان البنكي المحلي، فقد قسم صبري الائتمانات البنكيه إلى ثلاثة أقسام من حيث المدة الزمنية، طويلة الأجل، ومتوسطة، وقصيرة، وتعتبر الائتمانات طويلة الأجل هي الأساس لأنها تقوم على دعم الشركات والمؤسسات الضخمة التي تحتاج لكمية كبيرة من النقد والتي تشكل زحما اقتصاديا كبيرا وتأثير اكبر على الحياة الاجتماعية، مما يجعلها تحتاج لمد زمنية أطول للسداد، وتبين من دراسة صبري أن معظم الائتمانات المقدمة هي قصيرة الأجل حيث تصل إلى 60% من مجموع القروض الممنوحة من البنوك، وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة والصادرة للقطاع الخاص حتى 2001/4/13 حوالي 1346 مليون دولار ومعظم هذه القروض هي تسهيلات مالية نقل فترتها عن ستة اشهر ويلقى التمويل قصير الأجل والتسهيلات الخاصة بالسحب على المكشوف ترحيبا في النظام البنكي نظرا لانخفاض درجة المخاطرة وسرعة استرداد الأصل، في حين تبدو أن المشكلة في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل هو ما يعاني منه نظام التمويل الفلسطيني.

كما أن نسبة القروض للودائع هي حوالي 37% عام 2000 وهي ما زالت اقل من الحد الأدنى الذي تطمح إليه البنوك وهي نسبة 40% وهذا يوضح إمكانية وتوفير الأموال لتمويل الأنشطة الاستثمارية.

ومن المشاكل التي تم معالجتها في دراسة صبري أسباب انخفاض العرض الائتماني رغم توفر الأموال، حيث كان من نتائج تحليل المقابلات مع مسؤولي المؤسسات المالية وتحليل الاستبانة إظهار مشكلة الضمانات وصعوبة تحصيلها عند عدم الإيفاء بالدفع عند الاستحقاق حيث كانت كانت من أهم الأسباب في انخفاض العرض للائتمان البنكي. وقد تم ترتيب أسباب انخفاض العرض للائتمان إلى أسباب عدة وأعطى لكل سبب أهمية ورتبه، بحيث تكون الرتبة رقم 1 أكثر وأقوى الأسباب في تخفيض الائتمان.

مشاكل العرض في التمويل:

جدول رقم 4. يظهر سبب انخفاض العرض الائتماني

الرتبة حسب أهميتها	مشاكل منح القرض
1: أكثرها أهمية وتأثير	صعوبة تحصيل الضمانات عند عدم الوفاء في القرض.
2	عدم القدرة على تقديم ضمانات مناسبة من قبل المقترضين.
3	ارتفاع سعر فائدة القروض مقارنة بعائد الاستثمار المتوقع.
4	عدم وجود مشاريع مربحة أو مناسبة.
5	تأخر إعطاء القرار النهائي بمنح القروض من قبل إدارات البنك.
6	عدم توفر المال المطلوب لمنح كل طلبات القروض.
7	بيروقراطية المؤسسة المقرضة.
8: أقلها أهمية وتأثير	القيود الشديدة المفروضة على منح القرض.

صبري، 2003

وقد واجه الطالب على الائتمان أيضا مشاكل وعقبات أعاققت التقدم في مجال الائتمان على الساحة الفلسطينية وتم إيجازها وتحليلها بناء على دراسة صبري، وتم عرضها في هذا الجدول:

مشاكل الطلب على الائتمان:

جدول رقم 5. يظهر سبب انخفاض الطلب الائتماني

الرتبة حسب أهميتها	مشاكل الحصول على قرض
1: الأكثر أهمية وتأثير	عدم القدرة على تقديم ضمانات من قبل المقترض.
2	التأخر في إعطاء القرار النهائي بمنح القرض وإجراءاته.
3	عدم مرونة البنوك في إعادة جدولته القروض
4	قصر فترة القرض.
5	ارتفاع نسبه الفائدة والرسوم والعمولة.
6	بيروقراطية المؤسسة الماليه المقرضة.
7	القيود الشديدة المفروضة على منح القرض.
8	شروط منح القروض غير واقعية.
9	قصر فترة السماح الممنوحة.
10: الأقل أهمية وتأثير	عدم وجود استثمار يعطي عائد أعلى من تكلفه القرض.

صبري، 2003

توزيع الائتمان بين القطاعات:

تشكل القطاعات الأربعة: القطاع التجاري، والصناعي، والزراعي، وقطاع الخدمات المكونات الاقتصادية، حيث يساهم كل قطاع في بناء الاقتصاد القومي للبلد، لذلك لا بد أن يحصل كل منها على نصيب من الائتمان ليستطيع أن يواكب التطورات ويقوم بدوره الاقتصادي المتوقع منه، وقد واجهت هذه القطاعات المختلف مشاكلها الخاصة في تمويل احتياجاتها فمنها ما وجد نصيبه، ومنها لم يجد ويرجع ذلك لمواصفات كل منها، حيث نجد أن القطاع التجاري حصل على حصة الأسد في مجال السوق الائتماني الفلسطيني، ولا يواجه هذا القطاع مشاكل في الحصول على الائتمان نظرا لان حاجته تقتصر على التمويل قصير الأجل، وقد حصل هذا القطاع على 247 مليون دولار، حيث شكلت حوالي 18% من مجموع القروض الممنوحة من النظام المصرفي.

طلب القطاع الصناعي:

حصل القطاع الصناعي على 115 مليون دولار كتسهيلات ائتمانية، أي بنصيب قدره 8% من مجموع القروض كما هو في 2001/5/31 (سلطة النقد الفلسطينية، 2002)، ويتصف القطاع الصناعي الفلسطيني بمواصفات تؤهله أن يكون المستفيد الأول من الائتمان المصرفي وهي: انه يحقق عائداً على الاستثمار يصل إلى 33%، وهامش ربح تصل إلى 27%، ولا زالت نسبة المديونية متدنية في هذا القطاع حيث لا تزيد على 20% من إجمالي الأصول، وهناك طاقة عاطلة يمكن رفعها في حاله توفر التمويل المطلوب لراس المال العامل، وهناك جزء كبير من الصناعة يبدأ أعماله باستخدام آلات مستخدمه أو مجدده وذلك بسبب عدم المقدرة على الاقتراض مما ينعكس سلباً على القدرة على المنافسة، وارتفاع تكلفه التشغيل، وعلى جودة المنتجات.

طلب القطاع الزراعي:

كان القطاع الزراعي في فلسطين من أكثر القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي، ومن حيث عدد العاملين الذين يقوم بتشغيلهم، ومن حيث أهميته في مجال التصدير، ولكن تراجعت أهميته في السنوات الأخيرة نتيجة لمعوقات الاحتلال، والقيود الشديدة والمعابر، ومنع التصدير، علاوة على انعدام التمويل الخارجي حيث وجد أن نصيبه من التمويل من القطاع المصرفي لم يزد عن 14 مليون دولار في سنة 2000، وهي نسبة تقل عن 1% من مجموع القروض.

طلب منشأه الخدمات:

يعد قطاع الخدمات الأول ضمن القطاعات الفلسطينية من حيث مساهمته في الناتج المحلي، وقد بلغ نصيبه من القروض 263 مليون دولار موزعة على مختلف قطاعاته وتشكل هذه القروض 20% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي (سلطة النقد، 2001).

الطلب من قطاع الإسكان:

يعد طلب القروض لقطاع الإسكان من اعقد الأمور نظرا لأنه يبحث في القروض طويلة الأجل، وما زالت البنوك تحجم عن خوض غمار التمويل لهذا القطاع، حيث بلغ نصيب هذا القطاع من القروض 133 مليون دولار فقط، حيث تشكل حوالي 10% من إجمالي القروض المقدمة من البنوك (سلطة النقد الفلسطينية، 2001).

وهناك عامل مهم يؤثر في الطلب على الائتمان وهو نسبة الفائدة، فإظهرت دراسته سنة 2002 ان هنالك علاقة عكسية بين الطلب على الائتمان وسعر الفائدة، حيث اتضح من دراسة (صبري، 2003) أن 40% من المقترضين يقبلون على الاقتراض عند سعر فائدة 7%، و 30% من المقترضين يقبلون على الاقتراض عند سعر فائدة 8%، و 20% من المقترضين يقبلون على الاقتراض في ظل فائدة 9%، 10% من المقترضين يقبلون الاقتراض في ظل سعر فائدة اكثر من 10%.

وهناك علاقة أخرى بين الطلب على الائتمان وفترة السداد ظهرت في نفس الدراسة إذ يوجد علاقة موجبه (طرديه) بين الطلب على الائتمان والفترة الزمنية المحددة للسداد، فكلما طالت فترة السداد زاد الطلب، حيث 40% من المقترضين يرغبون في قروض خمس سنوات وأكثر، 30% من المقترضين يريدون 3 سنوات فأكثر كفترة لسداد المديونية، 20% من المقترضين يقبلون القروض إذا كانت فترة السداد من سنة إلى سنتين، أما 10% من المشاركين يقبلون القرض مع فترة سداد اقل من سنة، هذا باعتبار ان الدينار الاردني هو المله المتداوله (صبري، 2003).

وممكن تلخيص بعض النتائج الإضافية لدراسة صبري:

أن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية هي قصيرة الأجل، وهي سنة أو اقل وتصل 60% من القروض، وتقل القروض طويلة الأجل عن 1%، مع عدم وجود فرص استثماريه مضمونة نجد أن البنوك تتنافس على عدد قليل من الزبائن ممن تعتقد أنهم يشكلون اقل مخاطره،

أظهرت الدراسة أن كل من مديري البنك والعملاء على حد سواء يرون وجود نقص في خبره العاملين في فحص طلبات القروض، ورسم السياسات الائتمانية، وكذلك يرون أن خبرة البنوك الوطنية الفلسطينية في المجال المصرفي ما زالت محدودة (صبري، 2003).

أما دراسة (مقداد، 2004) فهي احد الدراسات المحلية المهمة الحديثة في مجال السياسات الائتمانية في فلسطين، فقد تركزت هذه الدراسة على إظهار أسباب تدني قيمة الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، واقتراح طرق واليات لتصحيح المسار الائتماني، ومن الممكن تلخيص هذه الدراسة فيما يلي: أن لكل دولة مهما تشابهت عناصرها الإنتاجية سياستها الائتمانية تختلف عن الدول الأخرى حتى لو التزمت بمواثيق وقوانين موحد، حيث تبين ان السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين لها بعض السمات أو المواصفات المفقودة عند كثير من الدول الأخرى، احد السمات الملفته للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني هو الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما يعكس تدني دورها في التنمية.

وانطلاقاً من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية أصدرت سلطه النقد عدة تعاميم أخرها التعميم رقم (98/20) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى، ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات السابقة بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من 257 مليون دولار عام 1995 إلى 424 مليون دولار عام 1996 مشكله ما نسبته 24.4% من حجم الودائع لنفس العام. أما في عام 2000 فبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية أكثر من 1346 مليون دولار بنسبة نمو بلغت حوالي 34% عن العام السابق ومشكلة ما نسبته 38% من حجم الودائع، أما بالنسبة للعامين 2001 و 2002 فقد انخفضت قيمة التسهيلات بمعدل (9.4%) و(21.5%) لتبلغ 1220 و 957 مليون دولار مشكلة ما نسبته 35.9% و 27.9% على التوالي وفي شهر أغسطس من عام 2003 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1007.9 مليون مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودايع البنوك، وحتى عام 2003 لم تصل نسبة التسهيلات الائتمانية لحجم الودائع للنسبة المرغوب في الوصول إليها اي 40% من الودائع (مقداد، 2004).

ويعود سبب انخفاض الائتمان حسب هذه الدراسة أن اغلب البنوك تهتم بالربح السريع البعيد عن المخاطرة، ومن الملاحظ انه كلما طالت فترة السداد كلما زادت درجة المخاطرة، لذلك فان هذه البنوك تحجم عن الائتمانات متوسطة وطويلة الأجل، ومن الأسباب الأخرى التي ادت الى خفض قيم ونسب الائتمان، أن البنوك غير الوطنية تستحوذ على 80% من قيمه الودائع واستثمارها في بلدهما الأصلي. وبما أن البنوك تحاول البعد عن المخاطرة فإنها تهتم بالدرجة الأولى عند منح الائتمان بوجود ضمانات قانونيه، وكافيه، وسهله التحصيل. وتشير الدراسة إلى عدم توفر هذه الضمانات بشكل كامل في فلسطين بسبب الظروف السياسية، مما ينعكس سلبياً على العرض المقدم من طرف البنك إضافة إلى ارتفاع نسب الفائدة.

ويشكل وجود مناخ استثماري أهمية في إقناع البنوك على زيادة نسب الائتمان، لكون وجود مناخ يسمح بإنشاء المشاريع ونجاحها يعني زيادة الأرباح لكل من البنك والمستثمر وتشير الدراسة إلى عدم وجود مناخ استثماري في فلسطين مع تشوه البنية التحتية.

أظهرت الدراسة أيضاً أن البنوك الأردنية تستحوذ على نصيب الأسد من الودائع الإجمالية حيث تصل إلى 80% من الودائع ومع ذلك تتخفض نسبة الائتمان إلى الودائع المقدمة من قبلها للجمهور إلى 30%. ولإظهار ذلك تم عرض جدولين الأول لقيمة الودائع، أما الآخر لنسبة الائتمان وذلك للمقارنة بين البنوك المصرية والأردنية والوطنية والجدول التالي يظهر حجم الودائع للبنوك العاملة في فلسطين ودائع العملاء (مليون دينار).

جدول رقم 6. قيمة الودائع في البنوك العاملة في فلسطين ما بين عام 2000-2002 (مليون دينار)

البنوك	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002
البنوك المصرية	134.3	135.2	121.3
البنوك الوطنية	564	571.2	561.9
البنوك الأردنية	2726.9	2632.6	2722.7

المصدر: ساطه النقد الفلسطينية

وهناك جدول آخر يظهر نسبة الائتمان إلى الودائع للبنوك العاملة في فلسطين.

جدول رقم 7. نسبة الائتمان الى الودائع ما بين عام 2000-2002

البنوك	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002
البنوك المصرية	%78	%75.5	%81
البنوك الوطنية	%51	%51.5	%48
البنوك الأردنية	%33.7	%30.3	%21

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية، مقداد، 2004

ومن المشاكل العالقة في الائتمان المصرفي الفلسطيني، افتقاره إلى قانون وقضاء يحقق الأمان في استرداد الحقوق، وتشكل مشكلة القضاء، عقبة حقيقية في كثير من الأمور على الساحة الفلسطينية، لذلك يجب أن ايجاد طريقه أخرى تساهم في رفع وتيرة الاطمئنان للأطراف بحيث تتمكن من رفع كل من العرض والطلب على الائتمان، ويشكل موضوع عدم المقدرة على السداد وطرق تحصيل الدين محور دراسات مهمة وكثيرة، هذه الدراسات اهتمت بإظهار طرق أخرى غير القضاء لحل مشكلة الخلاف حيث تشكل مشكلة القضاء أخر خيار ممكن الرجوع عليه ففي دراسة (العدل، 2001) حيث تطرق إلى مشكله مهمة في موضوع الائتمان المصري بشكل خاص وعلى الائتمان في الدول العربية بشكل عام.

وجاء في الدراسة، أن مشكلة التعثر وعدم المقدرة على السداد هي مشكلة عامه تواجه أي رجل أعمال أو أي مشروع كان صغيرا كان أو كبيرا، ولكن الشيء المفقود رغم أهمية وجوده هو البحث المشترك بين البنك من جهة وبين العميل من جهة أخرى والوصول لتسوية لحل هذه المشكلة. إذ يرى (العدل) عندما يتعثر أحد رجال الأعمال المقترضين بمعنى أن يتوقف جزئيا أو كليا عن سداد مديونيته للبنك يصبح من الضروري بحث حالته جيدا والعمل على إنقاذه إذا تطلب الأمر، إذ أن تعثر المشروعات أمر وارد في ظل التحولات التي يشهدها العالم منذ بداية التسعينيات حيث انخفض سعر الصرف مما أدى إلي ارتفاع مديونيات رجال الأعمال المقترضين بالعملة الأجنبية، وكذلك أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى 12-13% الى رفع قيمة المديونيات، كل هذه العوامل أدت إلى بروز ظاهرة تعثر رجال الأعمال (فضلا عن تعثر القطاع العام أصلا) والسؤال هو كيف نتعامل الابنوك مع هذه الظاهرة؟ إذا لا بد لأي بنك أن يفحص كل حالة على انفراد ويرى ما سبب هذا التعثر؟ هل هو ناتج عن عوامل خارجة عن

إرادة المقترض، وفي هذه الحالة ينبغي على البنك أن يسعى لإنقاذ عميله لأنه في حالة عدم إنقاذ العميل سيخسر البنك أمواله، وطرق الإنقاذ عديدة منها تخفيض أسعار الفائدة أو إعادة جدولة الديون أو منح تسهيلات في السداد وإسقاط جزء من قيمة القرض، وعلى كل بنك أن يتعامل مع كل عميل بالصورة التي يراها ملائمة لحالته، أما إذا كان التعثر ناتجا عن سوء إدارة المشروع وثبت للبنك أن هناك إنفاقا بذخيا أو أن هناك فشل في إدارة الأموال فإنه يتعين على البنك العودة إلي العميل من خلال الضمانات ويرى العدل أن الخطوة الأولى لتلافي وقوع أزمات مع رجال الأعمال هو تقوية الجهاز المصرفي ووضع الضوابط اللازمة لمنح الائتمان بحيث لا تكتشف بعد فترة استحواذ عدد محدود من رجال الأعمال على النصيب الأكبر من القروض الائتمانية (العدل، 2001).

ومن الدراسات الأخرى التي ساهمت في إلقاء الضوء على مشاكل عدم المقدرة على السداد دراسة (بيومي، 1994) الذي يرى عدم فاعلية موضوع القضاء في تسوية المشاكل الائتمانية، حيث اللجوء للقضاء سوف يزيد المسألة تعقيدا ولن يقدم حلا بل بالعكس سيعود بالخسارة على البنوك وعلى رجال الأعمال الذين تعثروا لظروف خارجة عن إرادتهم، ويطالب الاقتصاديون بضرورة إعادة النظر في أسعار الفائدة فمن غير المقبول أن يحصل البنك علي فائدة 17% من المشروعات الصناعية في الوقت الذي نطلب فيه (حكومة ورجال أعمال) بالتوسع في المشروعات الصناعية (بيومي، 1994).

أن من طرق تخفيض درجة المخاطرة التي تواجه الائتمانات البنكية، هي ان يسلك البنك أو الجهة مقدمة الائتمان تنوعا في محفظة الائتمانات المقدمة بحيث لا تتركز نسبة كبيرة من قيمة ائتماناتها في أيدي محددة من الأفراد أو المؤسسات مما يزيد المخاطرة بزيادة التركيز، كما أن عمل دراسات مستفيضة عن جهة طالبة الائتمان ومركزه المالي هي أيضا كفيلة بتخفيض أخطاره، وكتب حول هذا الموضوع الكثير وكان من الدراسات (بركه، 2001) حيث أثبتت أن عمل دراسة جيدة عن الجهة طالبة الائتمان هي الأهم في سياسة الائتمان البنكي، وهو من الاقتصاديين الداعين إلى التشدد في منح الائتمان بحيث لا تتركز القروض في يد عدد محدود من رجال الأعمال، ويؤكد على ضرورة أن تخضع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل

لدراسات مستفيضة بناء علي معلومات واضحة عن المشروع وجدواه الاقتصادي ووضع العميل وسمعته وقدرته علي السداد، بالإضافة إلي التوقعات المالية المتوقعة من القرض الممنوح.

ولا يتوقف دور البنك على مرحلة الاستعلام بل يتعدى ذلك الى مرحلة متابعة المشروع للوقوف علي تفاصيل تنفيذه لمعرفة ما إذا كان القرض الممنوح قد تم استخدامه في الهدف المحدد له، وفي كل الأحوال فإنه يتعين علي البنوك تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 2 إلى 4% من إجمالي محفظة الديون لدى كل بنك لمواجهة توقف السداد المحتمل (عبد الرحمن بركه، 2000).

وتعتبر الجدارة الائتمانية المتمثلة في المركز المالي للمشروع أو الجهة طالبه الائتمان من الأمور الحساسة في قبول طلب الائتمان، حيث أظهرت الدراسات أن المركز المالي للمشروع هو الضمان الأقوى وليست الضمانات الأخرى، ففي دراسة (الاعشيري، 2001) عن الائتمان المصري تبين أن القطاع الخاص يحصل على نحو 53% من قروضه بدون ضمان عيني لتغطية المخاطرة المحتملة للمشروع. كما أن مصدر السداد لأي قرض يتعين أن يكون هو المشروع نفسه كما أن الضمان الرئيسي للقرض هو متانة المركز المالي للمشروع بما يعني أن الضمانات المختلفة التي يمكن أن يتضمنها عقد القرض يتعين ألا يكون بديلا عن شروط الجدارة الائتمانية التي يتم التحقق من توفرها عبر الدراسة الائتمانية التفصيلية (الاعشيري، 2001).

أن سيطرة البنوك غير المحلية على حجم الودائع يزيد صعوبة حل المشاكل العالقة، حيث تعمل هذه البنوك في تسييس السياسة الائتمانية لخدمة مصلحتها الخاصة بعيد عن الاعتبارات الأخرى، حيث يكون هدفها تحقيق الربح الوفير والسريع بعيد عن المخاطرة مما يرفع سعر الفائدة مع التركيز على الائتمانات ذات المدى القصير، ففي دراسة ذات أهمية كبيرة (ماس، 2000) حيث شارك في هذه الدراسة: د.باسم مكحول، د.هشام جبر، د.أمين حداد تبين تدني نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع إذا قورنت بمثلاتها في الدول المحيطة، فقد ارتفعت نسبة التسهيلات إلى الودائع من 27.7% عام 1994 إلى 35% عام 1999، وذلك بسبب اتفاق مدريد وما كان له من تأثيرات اقتصادية لاحقه.

ولوحظ أيضا من الدراسة أن البنوك الأردنية لها نصيب كبير من الموجودات حيث بلغت نسبة موجودتها إلى 80% من مجموع موجودات البنوك العاملة في فلسطين، ومع ذلك تعتبر البنوك الأردنية الأقل من بين البنوك في منح تسهيلات ائتمانية مقارنة مع الودائع، إذ بلغت نسبه الائتمان إلى الودائع للبنوك الأردنية 33.7%، أما البنوك المصرية فقد بلغت 78%، والبنوك الوطنية 50%، وهذا ينعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.

كما تركز البنوك على الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل، وتوجه هذه التسهيلات إلى القطاع التجاري مع إغفال بقية القطاعات (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2000). أما (عاشور، 1995) فقد اثبت في دراسته أن هنالك حاجة لمزيد من الجهد والبحث في المجال المصرفي الفلسطيني، وضرورة التنفيذ الفعلي والعملي والفوري لمهام سلطة النقد الفلسطينية، وتكامل أجهزتها ووظائفها، لأنها ربما تكون من أكثر العوامل المؤثرة في تشكيل وعمل فاعلية الجهاز المصرفي الفلسطيني، وكذلك هنالك حاجة ماسة لتطبيق التعليمات التي صدرت عنها، وقد برزت الحاجة الشديدة لعمل المصارف المتخصصة والتي يجب على الدولة أن تساهم فيها وان تأخذ الخطوات القيادية في تأسيسها (د. يوسف حسين عاشور، 1995م).

وتختلف وجهات النظر حول السبب في وجود التسهيلات المتعثرة، فمن الاقتصاديين من ارجى سبب التعثر إلى البنك المقرض، والقسم الآخر إلى المستفيد من القرض، ولكل منهم أسبابه في ذلك، ولكن الثابت في هذا الأمر أن لكل واحد من العناصر المذكورة، البنك من جهة والمقرض من جهة أخرى مسؤولية يجب أن تتخذ، فالبنك يجب أن يقوم بدراسة مستفيضة عن العميل طالب القرض وبموضوعية متناهية وشفافية، كما يجب عليه الإشراف والمراقبة للتأكد من أن القرض قد وجهه بطريقة صحيحة للهدف المعلن وبطريقة إدارية صحيحة، وعلى طالب القرض أن يعمل كل جهده على الإيفاء بالقرض المستحق وفوائده في المواعيد المبرمة وان يدير عمله بطريقة ناجحة والاستعانة بذوي الاختصاص عندما يتطلب الأمر لذلك. وفي دراسة عن أسباب التعثر ومشكلاته هنالك دراسة تركزت على موضوع الائتمان والتسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك العاملة في فلسطين، يرى الباحث أن أسباب التعثر وعدم الالتزام من قبل المستفيد من الائتمان وتعثره يرجع إلى إدارة البنك، وإدارة العميل، وهنالك

عوامل أخرى. إذ تشكل إدارة البنك 31.47% من سبب التعثر وإدارة العميل نسبة 35.43%، والعوامل الأخرى نسبة 33.1% وهي نسب متقاربة، فمن ناحية البنك فإن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات، منح تسهيلات بناء على العلاقات الشخصية وتصل نسبة هذا الأمر إلى 79.4%. أما أكثر العوامل تأثيراً من ناحية العميل، فهو ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية وتصل إلى 87.6%، أما العوامل الأخرى فتشكل أهمية للطرفين في تعثر التسهيلات المصرفية، وتشكل الظروف السياسية والإغلاقات المتواصلة أهمية وتصل نسبة تأثيرها إلى 85.2%.

كما تبين أيضاً من هذه الدراسة، أن أهم شرط لمنح التسهيلات الائتمانية سيرة العميل ومسلكيته وتصل إلى 72.4%، وأن أهم الإجراءات للحد من تعثر الديون، هو اخذ الضمانات الكافية وأهمية هذا الأمر هو 36%، كما أن خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة هي دراستها ومتابعتها وعمل تسويات جديدة لها وبلغ أهمية هذا الأمر 84.8% (عمر، 2003).

الدراسات العالمية:

تعتبر دراسة (Kosman and Caire, 2003) من الدراسات الحديثة عن الائتمان الغربي وإجراءات منحه والمخاطرة التي تواجه البنوك، ومن الملاحظ بشكل عام في موضوع القروض أن هنالك مشاكل عالقة تتعلق في الروتين، والوقت الضائع، وعدم الموضوعية.

ولحل مثل هذه المشاكل التي تشكل عائقاً أمام الائتمان ليس فقط في الدول الغربية بل أيضاً في الدول العربية وفي فلسطين يمكن الاستفادة من هذه الدراسة حيث تنطرق إلى السياسة الجديدة المتبعة في منح الائتمان، حيث يقوم البنك بعمل مجموعة من القياسات للأداء وخصائص الائتمانات أو القروض التي أخذها الشخص في الوقت السابق مع افتراض نفس الظروف، وتسمى هذه السياسة (سجلات الائتمان) أو (Credit Scoring) وهي طريقة تقييم وتوقع لمخاطر الائتمان المرتبطة بطلب الائتمان الحديث، لذلك هو أداة تقييم للمخاطر التي قد تواجه البنك من جراء منح الائتمان، حيث يساعد البنك على اتخاذ القرار الصائب الموضوعي في وقت قصير.

وكان نتيجة هذه السياسة في منح الائتمان البنكي، عدم الموضوعية في منحها، والقضاء على روتين العمل البنكي، وتقليل الوقت اللازم لأخذ القرار النهائي في منح الائتمان أو رفضه، ويضاف إلى هذه النتائج زيادة الطلب على الائتمان مع الالتزام بدفع قيمة القرض والمستحقات الأخرى في وقتها لمعرفة العميل أن استهتاره بدفع الاستحقاقات في وقتها يعيق حصوله في المستقبل على ائتمان آخر (Abreal, 2003). وتعتبر عملية الموازنة ما بين الطلب والعرض على الائتمان وعلاقته بالسياسة الائتمانية وما يشملها من أمور متشابكة مثل نسبة الفائدة، ودرجة تحمل المخاطرة من الأهمية للاحاطة بها بحيث تتولد المقدره بعد ذلك من وضع السياسة الحكيمة لتلبية الهدف المنشود.

ففي دراسة غربية متطورة عن موضوع سياسات رفع الطلب على الائتمان مع البقاء على درجة منخفضة من المخاطرة كتب عن البنوك الامريكيه، عندما لوحظ في البنوك الأمريكية ارتفاع نسبة الأموال المودعة، ومن ثم ارتفاع عرض الأموال المتاحة للائتمان مقابل الطلب المنخفض وجدت مشكلة تراكم الأموال في البنوك، فكان الحل لهذه المشكلة هو إضافة المرونة على سياسة منح الائتمان ونسبة الفوائد من اجل خلق طلب على الائتمان البنكي لمقابلة العرض المرتفع مع عدم تعرض البنوك لخطر عدم التسديد، فكان من سلطة النقد (الخرزينة) أن منحت الوكالات (شركات التسليف) المبالغ اللازمة لها وبفوائد منخفضة من اجل أن تقوم هي بدور الوسيط المالي (المقرض)، لكونها أكثر قدرة ومرونة على عمل الدراسات وهي مضمونة أكثر لدى البنك بسبب الاتفاقات الموقعة بينها وبين البنك وكما أن البنك لديه ضمانات لهذه الشركات الأمر الذي يجعله اقل عرضة للمخاطر كما أن انخفاض نسبة الفوائد تزيد الطلب على الائتمان مما يجعل السياسة الائتمانية متوازنة بين الطلب والعرض مع عدم عرضة البنك للمخاطر الكبيرة لكونه يتعامل مع طرف واحد (Federal Financing Bank, D.C, 2002).

أن عملية تحليل المخاطرة للائتمان تكون في اغلب الأحيان مبالغ في تقديرها، مع إهمال النتائج الايجابية التي سوف تظهر في حالة إنجاح مشروع ما وما ينجم عنها من توسع وأرباح ورفاهية اجتماعية في نهاية المطاف ففي دراسة (Norvald, 2002) عن موضوع المخاطرة وتقديرها، ورفع قيمة الفائدة، لوحظ أن الأسواق الجديدة هي احد المشتقات الناتجة عن الائتمان

حيث تعطي وتنتج فوائد للشركات والبنوك وطالبي الائتمان على حد سواء، ان أي تعليمات ودراسة تكون هدفها تقليل التكاليف والمخاطر للبنوك بسبب الائتمان تكون قد أهملت إمكانية الفائدة لمستهلك الائتمان، لذلك يجب التوازن بين فرض الشروط للائتمان مع ملاحظه أهمية ودوره الإنمائي (Norvaled, 2002).

وتلعب المعلومات الشخصية الدور الأكبر في قبول طلب الائتمان من رفضه، فمن الملاحظ من دراسة السياسة الائتمانية أهمية المعلومات الشخصية، في تحديد درجة المخاطرة، ففي دراسة (Jacobson and Kasper 2003) عن أهمية المعلومات الشخصية كمحدد للمخاطرة، أظهرت الدراسة من تحليل عينه عريضة من المجتمع السويدي انه بالامكان تخفيض درجة المخاطرة إلى اقل من 20% في حالة الاهتمام بالمعلومات الشخصية عن العميل طالب القرض (Jacobson and Kasper 2003).

الفصل الثالث

السياسة الائتمانية للبنوك

سياسات الإقراض والحاجة الائتمانية:

أن سياسة الإقراض لدى أي بنك، إنما هي مجموعة القواعد والتعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح القروض بشكل منضبط، ويمكن إخضاعه للرقابة وتصحيح المسارات، من خلال مراجعتها مقارنة بالأداء الفعلي حين ممارسة البنك لهذه المهمة ويقصد بحاجة مشروع ما إلى اموال، حاجته إلى راس مال لا يتوفر لديه، بمعنى عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، ومن ثم يلجأ المشروع إلى المصادر التمويلية الخارجية، ويستوي في ذلك أن يكون الاقتراض لأجل طويلة أو متوسطة أو قصيرة، وتسعى المشروعات في العادة الى تحقيق ما يعرف بالتوازن المالي بين المصادر الداخلية أو الذاتية أو المصادر الخارجية أو غير الذاتية.

وتنقسم الحاجة الائتمانية من حيث موضوعها، إلى حاجات اقتصادية وأخرى اجتماعية، والأولى تتطلبها اعتبارات النمو الاقتصادي والتوسع في نشاط العمل سواء بزيادة إنتاج أو بتوسيع عمليه التوزيع، أما الحاجات الاجتماعية فتتطلبها دوافع اجتماعية لاسيما ما يتصل منها بالعدالة بغض النظر عن النفع الإنتاجي والاقتصادي المحقق من إشباعها، وقد كانت الحاجات الاقتصادية المحور الرئيسي للائتمان المصرفي منذ نشأة البنوك. لكن ظهور التيارات المختلفة ادخل الحاجات الاجتماعية للائتمان، غير أن الأهمية لا زالت للحاجات الاقتصادية للائتمان في المقام الأول. وللوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في مجال الاستثمار وبناء الاقتصاد الوطني، ذكرت دراسة بريطانية حديثه، أن تدفق وزيادة النشاط الاقتصادي كان متناسبا متناسبا طرديا مع نشاط البنوك في مجال الائتمان المصرفي وهذا ما لوحظ خلال دراسة السياسة الائتمانية وأثرها على الواقع الاقتصادي للفترة 1990-2001 (Chrystal, et al., 2002).

دور المصارف التجارية في تمويل مشاريع التنمية:

وللتأكيد على أهمية الائتمان البنكي وأثره، تم التطرق إلى ما ذكره الباحث الأمريكي، (John, 1975). حيث قال: أن المخزون المالي الذي كان موجودة في البنوك في أمريكا بعد الحروب استثمر في إنشاء قاعدة صناعية واقتصاديته ساهمت في إثراء الاقتصاد الوطني وإنجاحه، حيث تم استثمار مبلغ 90.6 مليون دولار في الائتمان سنة 1945، وفي سنة 1972

وصلت إلى 132.701 مليون دولار وهي قروض الأعمال، أما القروض الشخصية وصلت إلى 87.2 مليون دولار، ولا بد من قيام البنوك بدورها الائتماني لما لها من دور بالغ الأهمية في إنجاح الاقتصاد ودعم أساساته (John, 1975).

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومة أهمية هذا النشاط المصرفي وأخذت في حسابها دور هذه البنوك عند إعداد خطط التنمية السنوية والخماسية وغيرها، وهذا ونلاحظ أن المصارف التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاثة محاور رئيسية (الشماخ، 1999) وهي:

1- دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

2- خروجها عن النظام التقليدي القديم وقيامها بادوار ومهام جديدة.

3- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكه فروعها ومراسليها المنتشرة عبر القارات. وتبين مما سبق أن النشاط المصرفي التجاري قد زاد على مستوى عالمي وأصبح للمصرف التجاري الدور الأهم في الدول النامية بعد المهام الجديدة التي أصبح يقدمها للعملاء، وسنوجز فيما يلي الأهمية الاقتصادية للنشاط المصرفي التجاري ودورها البارز في خدمة التجارة الدولية:

1- جذب وتوزيع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج.

2- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومات والبنوك فان الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة ولذلك انحصرت في المشاريع التي تعود بفائدة وربح بسيط مضمون، لهذا أخذت البنوك تستثمر أموالها في مشاريع تمتلكها وتملك معظم أسهمها وهذا العمل قد أدى بدوره إلى ظهور المصارف المتخصصة.

3- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية، بدأت المصارف التجارية تنشئ أقسام متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل كبير في هذا المجال.

4- تقديم خدمات جديدة للزبائن، تعمل المصارف دائماً على تقديم الأفضل للعملاء ومن الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف التجارية في الوقت الحاضر، بيع وشراء الشيكات السياحية، بطاقة الائتمان.

5- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية، واهم هذه الأنشطة يكمن في الاعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل، والحوالات، وبيع وشراء العملات وغيرها (الشماع، 1999).

مصادر تمويل المصرف التجاري:

تعتبر سيولة أي منشأة المحرك الأساسي لتلك المنشأة إذ لا بد من توفر سيولة لمقابلة التزاماتها المتعددة قبل الوصول إلى نقطة تحصيل أرباح، هذا في المؤسسة العادية والشركات، وفي البنوك تزيد الحاجة إلى السيولة المطلقة لكون البنك وأعماله تتركز على الأموال السائلة، فمن أين يحصل على مصادره لهذه السيولة؟ فقد قسم (شيحه، 1999) تلك المصادر إلى:

1-المصادر الداخلية: ويعنى بها أموال المصرف الخاصة.

2- المصادر الخارجية: ويقصد بها الودائع والحسابات الدائنة التي تودع لدى المصرف التجاري.

أولاً: المصادر الداخلية: أموال المصرف الخاصة

وتتكون من العناصر التالية:

1- راس المال المدفوع: ويتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل وهذا ويمثل راس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

أ- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

ب-صغر حجم راس المال يمكنه من توزيع أرباح اكبر للمساهمين الأوائل للمصرف.

ومع ذلك فيجب عدم إهمال راس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب كبار الودائع.

2- الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكال عديدة تشمل ما يلي:

أ- الاحتياطيات: في أي مؤسسة مالية يقطع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل، وتقسّم إلى ثلاثة أقسام:

1- احتياطي إجباري (قانوني): وهو نسبة مئوية يقطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى المصرف يقطع تلك النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (أي حتى يتساوى الاحتياطي القانوني مع راس المال المدفوع بالكامل).

2- احتياطي اختياري: وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقطع نسبة من صافي الربح كل عام وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين:

أ- تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين.

ب- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة عن الاحتياطي القانوني.

3- الاحتياطي العام: وهو احتياطي آخر يقطع البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ب- المخصصات: وتستخدم المخصصات في تعديل الأصل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول مثل: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

ج- الأرباح المدورة: وهي أرباح غير موزعة حيث يقطع المصرف جزءاً من أرباح المصرف للتوزيع (بعد خصم الاحتياطيات والمخصصات) على شكل أرباح مدورة وغير موزعة ويستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى نشاء.

ثانياً: المصادر الخارجية:

المصادر الخارجية تتمثل في الأموال التي يحصل عليه البنك من خارج نطاق أمواله

الخاصة، وتشمل التالي:

أولاً: الودائع وتنقسم الودائع حسب المصدر إلى قسمين هما:

1. الودائع المحلية.

2. الودائع الأجنبية.

الودائع المحلية: يقوم المصرف التجاري بفتح الحسابات التالية للعملاء:

1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

وتتمثل هذه الحسابات في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية، وهذه الحسابات يقوم البنك بفتحها بدون شرط أو قيد ويستطيع العميل أن يسحب منها أو الإيداع في أي وقت يشاء، هذا ولا يدفع البنك فائدة على هذا الحساب ولكن هنالك بعض المبالغ التشجيعية يقوم البنك بإضافتها على حساب العملاء الجارية بين فترة وأخرى.

2- الودائع لأجل: وهي مبالغ يودعها العملاء في البنك إلى موعد متفق عليه وهي نوعين:

أ- وودائع لأجل تستحق في تاريخ معين (قد تكون سنه) وهذا النوع من الودائع لا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء المدة المتفق عليها، و يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات تتراوح تقريبا من 5% إلى 11%.

ب- وودائع لأجل خاضعة إلى إشعار: وهي مبالغ تودع في البنك ولا يتم السحب منها إلى بعد إشعار البنك قبل السحب بمدة يكون هنالك اتفاق في تحديدها، ويدفع البنك على حسابات الإشعار هذه فائدة للعملاء.

3- حسابات التوفير: تتشابه هذه الحسابات مع الودائع الخاضعة للإشعار من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وحجم الوديعة والمبلغ المصرح في سحبه كل مره، ويستطيع

المودع السحب منها متى شاء. وفي هذا النوع من الودائع يعطى العميل دفتر توضح به إيداعاته ومسحوباته وما له من رصيد وفائدة على رصيده.

الودائع الأجنبية:

وتتكون من الآتي:

1- وداائع البنوك الأجنبية، التي تتخذ من المصارف المحلية بنوكا مراسلة لها، حيث تحتفظ بمبالغ ضئيلة نسبيا وذلك لتسهيل معاملاتها المصرفية داخل الوطن.

2- وداائع غير المقيمين: وهم الأشخاص الذين يملكون حسابات في المصارف المحلية ولكنهم غير مقيمين بها.

وقد قسم شيخه الودائع إلى:

1- وداائع جارية: يمكن سحبها في أي وقت، لا يتقاضى صاحبها أي فائدة.

2- وداائع الحكومة: مبالغ كبيرة وقليلة السحب، غالبا تكون بدون فوائد.

3- وداائع لأجل: يشترط تحديد المدة الزمنية للبنك وأخطاره قبل السحب بمدته كافية، ويتقاضى صاحبها فوائد تتناسب مع المدة.

4- الودائع الادخارية: متعددة الأشكال ويحصل صاحبها على عائد، ومن صورها: دفااتر التوفير والادخار، شهادات الإيداع، حيث يصدرها البنك للأفراد أو الشركات ولا تسحب هذه الأموال أو تباع للبنك إلا بعد انتهاء الأجل (شيخه، 1999).

ثانيا - البنك المركزي ويعتبر البنك المركزي إضافة لكونه المشرف والمراقب للبنوك

أحد المصادر الرئيسية الخارجية المهمة، فقد ذكر (صيام، 1997) يعتبر البنك المركزي الممول الأول والأخير للمصارف التجارية، حيث يعتبر بنك البنوك ويقوم بتوفير الأموال عن طريق:

أ- تقديم القروض: والسلف حيث يقدم البنك المركزي السلف والقروض للبنوك ويساهم في دعم المصارف التجارية التي ترغب في تمويل المشاريع الإنمائية في الدولة.

ب- أعاده الخصم: حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف مقابل فائدة معينة نقل عن نسبة الفائدة التي يتقاضوها من العملاء.

3- القروض من المصارف الأخرى: تلجأ البنوك إلى بعضها البعض للاقتراض من أجل تمويل العمليات الاستثمارية المختلفة، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر لها بنظرة ارتياح لأن البنوك تواجه ظروف متشابهة أي قد تكون كل البنوك محتاجة للسيولة، (صيام، 1997).

وقد جاء في مجله البحوث والدراسات (العدد الأول، 2003) أن مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص تقع ضمن مصدرين رئيسيين هما: المصدر الداخلي، المتمثل بالمشاركة براس المال المدفوع من قبل المستثمرين، ورأس المال المتراكم مثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة. والمصدر الخارجي المتمثل في الأنواع المختلفة من القروض، حيث يلعب هذا المصدر الدور الحاسم في إنجاح المشاريع التي تمثل نواة الاقتصاد ونموه (مجله البحوث والدراسات، 2003).

وفي تحليل آخر لمصادر تمويل البنك تبين أن أرصدة الودائع رغم انها لا تعتبر راس مال البنك الأساسي إلا انها تعتبر الأساس لمواجهة طلبات الائتمان مع اخذ أهمية أن يكون نوع الائتمان ونوع الوديعة متشابهة الأمد خوفا من مواجهه عجز مالي لغطاء حالات السحب - سحب العملاء لودائعهم- (RMA, 2001).

أنواع التسهيلات الائتمانية:

يمكن تصنيف القروض إلى نوعين:

أ- قروض حسب الضمان.

ب- قروض حسب الغاية.

أ- قروض الضمان: تقسم القروض حسب الضمان إلى سلف مضمونة وغير مضمونة، والضمان قد يكون ضمانا شخصيا (كان يضمن شخص احد المتعاملين لدى المصرف) أو عينيا كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها.

والمصارف التجارية لا تتحمس للضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفاً من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض.

ب- القروض حسب الغاية وتنقسم إلى الآتي:

1- قروض التجارة تأتي في المرتبة الأولى حيث تشكل 32% من مجموع القروض الممنوحة في الغالب.

2- قروض الخدمات السياحية: وهي في المرتبة الثانية حيث حصل هذا القطاع على نسبة 20% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

3- القروض الصناعية: وتأتي هذه القروض في المرتبة الثالثة خاصة في البلاد العربية إذ حصل هذا القطاع على نسبة 8% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

4- القروض الزراعية: وتأتي في المرتبة الرابعة لحصولها على نسبة 1% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.

5- وقت وزعت 39% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي على بقية القطاعات وعلى القروض الشخصية (الخصيري، 1996).

محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي:

تحكم عملية الائتمان محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان أي (الطلب على الائتمان) سواء على مستوى فردي أو على مستوى شركة.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

1- العوامل الموضوعية و 2- العوامل الشخصية أو الاعتبارية، 3-العوامل المرفقية، 4- عوامل أخرى.

أولاً- العوامل الموضوعية: ويقصد بها تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في معظم الحالات في الطلب على الأموال المصرفية بصفع عامة، والطلب على الائتمان المصرفي بصفه خاصة، وذلك بعيدا عن المحددات ذات الطابع الاعتباري أو الشخصي، ومن أهم المتغيرات:

1- أسعار الفائدة الخاصة بما تقدمه البنوك من قروض.

2- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان المصرفي.

3- دخول وثروات المقترضين.

- أسعار الفائدة المصرفية: أن افتراض بقاء العوامل الأخرى على ماهية عليه تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح.

- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان: فإذا افترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لا سيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت إلى تحول الوحدات الاقتصادية طالبة الاقتراض من السوق المصرفية إلى سوق الأوراق المالية، لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه الوحدات بشكل كلي أو جزئي، بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار فائدة البدائل المالية من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى علاقة طردية أي موجب.

- دخول وثروات المقرضين: تشير النظرة المبدئية إلى أن ارتفاع مستويات الدخل لمختلف الوحدات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية، فالعلاقة بين المتغيريين عكسية.

ثانيا: العوامل الاعتبارية: توجد مجموعه من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك، ولعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق لا سيما بالنسبة للأفراد.

فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقائمين على الإدارة في المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

ثالثا: عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز المصرفي:تتعدد العوامل ألمرفقيه التي تؤثر في الطلب على الائتمان المصرفي، من هذه العوامل:

1-مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ القرار الائتماني.

2-سياسة السلطات النقدية والائتمانية في المساندة المصرفية.

3-السياسة النقدية والائتمانية العامة ودورها في دعم الثقة في الجهاز المصرفي.

4-سياسة ضمان الائتمان المصرفي.

5-الدورة الاقتصادية.

ويمكن توضيح تلك العوامل بما يلي:

1- مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ قرار الائتمان، لا شك انه كلما تمتعت إدارات البنوك بحرية أكثر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض.

2- سياسة المساندة المصرفية: أن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية والنقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة بنك معين في حالة تعرضه لإعسار مالي في التوقيت المناسب يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي.

3- الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية، لا شك أن للسياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تمرير النشاط المصرفي والائتماني آثار على جانب عرض هذا النشاط، وكذلك على جانب الطلب عليه.

فالإعلان قد يدفع إلى مزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إليه للحصول على الائتمان أو الحد من الطلب عليه.

4- سياسة ضمان الائتمان المصرفي: يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحول دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض.

5- الدورة الاقتصادية: تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين بالوضع الاقتصادي السائد من رواج وكساد وتضخم، إذ في حاله الازدهار الاقتصادي وحاله الرواج تعمل البنوك على زيادة نسبة الائتمانات المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفر فرصه أكبر للربح (الحمزاوي، 1997).

أهم جوانب عرض الائتمان المصرفي:

هنالك ضوابط خارجية وأخرى داخلية تحكم عملية منح الائتمان في البنوك التجارية بصفة خاصة.

ضوابط الائتمان الخارجية:

يقصد بتلك الضوابط التي تفرض على الوحدة المصرفية (البنك) من مصادر خارجية سواء كانت أعرافا في القطاع المصرفي، أم كان البنك المركزي، بالإضافة إلى ضوابط أخرى يتعين الاهتمام بها في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد.

أولاً: القواعد العامة للائتمان: وتشمل هذه المجموعة من القواعد تلك الضوابط الواجبة الاحترام عند تقديم الائتمان أيا كان نوعه، سواء كان الائتمان مصرفيا أو تجاريا، وذلك مع اختلاف في الأهمية النسبية لكل من هذه القواعد.

وتشمل هذه القواعد كلا من:

1- الأخلاق والسمعة 2- طاقه العميل 3- راس المال أو الوضع المالي 4- الضمانات 5- الظروف الاقتصادية العامة أي البيئة الاقتصادية التي تحيط بالعميل.

وهذه القواعد تتصف بعموميتها على المستوى العالمي، فهي لا تقتصر على الائتمان المصرفي فقط، بل تمتد إلى مختلف أشكال الائتمان، كما أنها محل اتفاق عام، ومن ثم يجب مراعاتها أياً كانت الأساليب المتبعة في دراسة وتحليل الائتمان. ومن ثم يمكن أن يطلق عليها بديهيات أو آليات العمل الائتماني. والجدير بالذكر أن هذه الضوابط كانت تقتصر في البداية على العناصر الثلاثة الأولى ثم أضيف إليها العنصر الرابع، الضمانات في نهاية الستينيات ثم أضيف لها العنصر الأخير.

ويطلق عليها البعض The five C's of Credit أو 5P's للدلالة على العناصر الخمسة وهي: (People, Purpose, Payment, Protection and Perspection).

1- السمعة والأخلاق: تعتبر السمعة والأخلاق الحسنة محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل لديه الشعور بالمسؤولية تجاه التزاماته وديونه، فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانته تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل المصرفي بصفة خاصة.

2- طاقه العميل: القروض المصرفية بمفهومها التقليدي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك لمواجهة حاجات اقتصادية مؤقتة لدى العميل طالب القرض وبحيث يتم السداد مع انتهاء هذه الحاجة سواء دفعة واحدة أو على دفعات، على أن سداد القرض في ميعاد الاستحقاق يتوقف على مقدرة العميل على إدارة شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع.

ويستخدم الكثيرين تعبير (المقدرة على الدفع) كمرادف لتعبير (الكفاءة الإدارية) نظراً لشمول الأول لعدد أكبر من العوامل، حيث أن قدرة الفرد على الدفع دالة لعدد من المتغيرات مثل: الدخل، هيكل الإنفاق، عدد أفراد الأسرة، فترة سداد القرض، صحة الفرد وأسرته مستوى التعليم، العمر، درجة الاستقرار، العمل، الحالة الاقتصادية ومستواه المعيشي، أما بالنسبة لأصحاب المشروعات فان مقدرتهم على الدفع دالة ليس فقط للعوامل السابقة، بل وللعوامل المتصلة بنشاطه التجاري أو الصناعي مثل المبيعات، أسعار بيع السلعة، تكاليف الإنتاج، موقع

المشروع، مدى سياساته الإعلانية والتسويقية، ... الخ. وتحليل هذه العوامل يحتل أهمية كبرى وصولاً إلى تحديد دقيق للمقدرة على الدفع.

3- الوضع المالي للعميل: يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة القرض لاسيما مع اهتزاز كل من العنصرين سالف الذكر بشكل حاد، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراضي مسبق بان المركز المالي هو وسيلة السداد، حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة لان معنى ذلك تصفية المشروع أو إنهاء العلاقة بين البنك وعميله، في حين أن الائتمان المصرفي يمنح أصلاً على أساس وجود تتابع في العمليات الإنتاجية أو التسويقية أو كليهما، وهو ما يعني استمرار عملية السداد.

من هنا كان من الطبيعي تقديم المقدرة الأيرادية حتى يعرف البنك المقرض مدى إمكانية تسديد أقساط القرض من إيراداته، وهو الأسلوب العادي للسداد، أما باقي الأساليب مثل بيع الأصول المرهونة سواء كانت أصول ثابتة أو متداولة أو الاقتراض من مصدر آخر فلا تفضلها البنوك نظراً لان أساليب البيع مكلفة ومستهلكة للوقت، بينما الأسلوب الأخير يعد غير مرغوب فيه خاصة إذا كانت ظروف العميل متدهورة للغاية.

4- الضمانات: يتعين هنا التأكيد على أن ما يقدمه البنك لعميله من الائتمان يتطلب أن يكون هذا العميل أهلاً للثقة من ناحية، وان تكون لديه المقدرة على استخدام مبلغ القرض في الغرض الذي خصص له من ناحية أخرى. ومن هنا يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت. ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهذا العميل أما الضمانات التي يطلبها البنك من العميل فلا تعدو أن تكون وسيلة يؤمن بها البنك نفسه ضد مخاطر مستقبلية غير مواتية وغير مرئية.

وبسبب أهمية الضمان للبنك يتعين أن يراعي فيه قانونيته وكفايته وقابليته للتصرف بسهولة لذا يفضل أن تكون هذه الضمانات:

أولاً: من أصول العميل المتداولة.

ثانياً: من الأصول المتداولة للغير.

ويقبل وجود ضامن او كفيل لحالات محده بحيث يشترط على الكفيل وجود المقدرة على وضع بعض او كل أصوله تحت تصرف البنك في حالة إعصار المستفيد، ويجب أن تتصف هذه الأصول بالموصفات المحددة وهي ألقانونية، الكفاية، وقابليته للتصرف.

ثالثاً: الأصول الثابتة: تقبل الأصول الثابتة كضمان لقيمه الائتمان على ان يؤخذ في الاعتبار مقدار الفقد والتقدم، وامكانيه التحويل.

وقد بلغ من أهمية عنصر الضمانات في الفكر الائتماني التقليدي أن اعتبر احد المعايير الأساسية في التفرقة بين القروض، حيث يمكن وفقاً لهذا المعيار التفرقة بين ثلاثة أنواع من القروض.

1- قروض بدون ضمان 2- قروض بالضمان الشخصي 3- قروض بضمانات عينية مختلفة (بضائع، أوراق مالية، كمبيالات ...) ونظراً لعدم وضوح التفرقة بين النوعين الأول والثاني بالنسبة لغير المتخصصين، تنور من وقت لآخر العديد من مشاكل الائتمان المصرفي التي تنتهي دون توجيه اتهام واضح لمسؤولي الائتمان في المجال المصرفي.

5- الظروف الاقتصادية العامة: ويقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها ويكتسب هذا العنصر أهمية خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والدول الدائرة في فلكها حيث يتصف اقتصادها بالتقلب المستمر، وان كانت هذه السمة اعترافاً تغير أساسي منذ منتصف السبعينات مؤداه اندماج وجهي الدورة الاقتصادية في تزامن واحد مشكل ما يعرف حتى اليوم بظاهرة الركود التضخمي حيث يسود التضخم والركود النشاط الاقتصادي مع اختلافه بدرجة أو بأخرى من قطاع لأخر.

كما أن هنالك طرقاً أخرى غير مباشرة تكون من صلاحيات البنك المركزي للتأثير بها على كمية ونوع الائتمان وهي:

وسائل الرقابة الكمية:1- سعر اعاده الخصم 2- سياسة عمليات السوق المفتوحة. 3- نسبه الاحتياطي النقدي 4- السقوف الائتمانية 5- أدوات أخرى للرقابة.

1- سعر اعاده الخصم: ويقصد به سعر الفائدة الذي يتم به إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي فهو وسيلة غير مباشرة في التأثير على عرض الائتمان المصرفي، والعلاقة بين سعر الخصم لدى البنك المركزي وسعر الفائدة على القروض علاقة طردية أو موجبه، فعندما يرى البنك المركزي أن حجم الائتمان زاد عن المستوى المطلوب وبدأت بوادر التضخم في الظهور، فانه يقرر زيادة سعر البنك بمعنى انه يقرر زيادة تكلفة حصول البنك على الائتمان وذلك في إطار سياسة انكماشية عامة.

ومن هنا نتجه البنوك التجارية إلى نقل هذا العبء الإضافي إلى عملائها فترتفع أسعار الفائدة وأسعار الخصم مما يدفع بمعدل الاقتراض من البنوك خلال فتره ما إلى أسفل، ويتحقق العكس عندما يتجه البنك المركزي نحو تشجيع الائتمان المصرفي، فيعمل في هذه الحالة على تخفيض أسعار اعاده الخصم، ويدفع ذلك البنوك التجارية إلى تخفيض أسعار ما تمنحه من قروض.

2-عمليات السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة إحدى الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية لاسيما في الدول المتقدمة للتأثير على حجم النشاط الائتماني للبنوك التجارية، حيث يؤثر البنك المركزي أليا على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من خلال قيامه بشراء وبيع الأوراق المالية بغية التأثير على كمية النقد المتداول في المجتمع.

ويرتبط استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بحالة الأوضاع الاقتصادية، ففي حالة الركود يتجه البنك المركزي بغية تنشيط الأوضاع الاقتصادية بعد الاتفاق مع السلطات الحكومية إلى شراء الأوراق المالية، فيتسلم البائع قيمة ما باعه على شكل شكات مسحوبة على البنك المركزي ثم يودعها في حسابه لدى احد البنوك التجارية والذي يودعها بدوره في البنك المركزي لتحصيل قيمتها، حيث يقوم البنك المركزي بإضافة قيمة هذه الشكات لحساب البنك التجاري لديه، من هنا تزيد السيولة المحلية وتزيد قدرة الجهاز المصرفي على تقديم المزيد من

الائتمان مما يسهم في إنعاش دولاب العمل فيزيد الإنتاج والعمالة وزيادة القوة الشرائية فترتفع الأسعار مما يحفز على زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويسلك البنك المركزي نهجا عكسيا في حالة التضخم والرواج، حيث يكون الهدف تخفيض القوة الشرائية، فيتجه البنك المركزي إلى بيع أوراق مالية لامتناس قدر من السيولة، ومن ثم تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان.

3- سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي: تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنك التجاري برصيد نقدي لدى البنك المركزي كنسبة معينة من رصيد الودائع لديه، هذه النسبة تمثل حد أدنى لما يجب على البنك التجاري الاحتفاظ به من نقد مقابل ودائع، وهنا يتعين الإشارة إلى مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع ومن ثم تقديم الائتمان، تتناسب عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. فإذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام رفع نسبة الاحتياطي القانوني، بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونيا، مما يدفع الأخير إلى التشدد في تقديم قروض جديدة، والعمل على تصفية بعض قروضه القائمة والعكس في حاله الركود.

4- السقوف الائتمانية: تتجه كثير من البنوك المركزية إلى استخدام أسلوب السقوف الائتمانية كاداء للرقابة على الائتمان المصرفي وضبطه، هذه السقوف قد تكون احد الأتي: سقف ائتماني نسبي، هنا تتم نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما، مثل إجمالي الودائع أو إلى إجمالي رقم الميزانية، أو راس المال.

وسقف ائتماني مطلق، حيث يتم وضع حد أقصى يتعين إلا يتعداه رقم الائتمان في فتره زمنية ما أو في نقطه زمنية معينة وقد تكون السقوف محده لقطاعات معينة.

5- أدوات أخرى للرقابة: قد تستحدث بعض الدول أدوات أخرى للرقابة على الائتمان، من ذلك مثلا معيار ضبط التوسع الاستثماري للبنك التجاري، يحظر على البنك امتلاك أسهم الشركة المساهمة بما يزيد عن 25% من راس المال المدفوع للشركة وبشرط إلا يتجاوز قيمة الأسهم

الاسمية التي يمتلكها البنك في هذه الشركة مقدار راس ماله المدفوع واحتياطياته (الحمزاوي، 1997).

سياسة البنك الائتمانية:

تمثل أسئلة الائتمان الثلاثة التالية احد سياسات الائتمان المتبعة وهي: ما هو المبلغ الذي يريده المستفيد ؟ لماذا هذا المبلغ ؟ ما المدة الزمنية اللازمة للسداد ؟ ما هو مصدر السداد؟ عند إجابة الشخص طالب الائتمان على هذه الأسئلة بشكل يرض ويضمن ذلك تصبح العملية اقل خطورة للبنك (Perry, 1977).

جدول رقم 8. مجموعة العوامل المؤثرة على قرار وسياسة الائتمان

عوامل مرتبطة بالبنك	عوامل مرتبطة بنوع التسهيل الائتماني المقدم	القواعد العامة لمنح الائتمان The Five C'S
أهداف البنك	الغرض من الائتمان	شخصيه العميل - السمعة والأخلاق
الإمكانية المادية والبشرية للبنك	مدة الائتمان	الطاقة المالية والإدارية للعميل
معدل تركيز البنك في السوق	مبلغ الائتمان	القدرة التمويلية الذاتية للعميل
اعتبارات السيولة	أسلوب سداد القرض	الضمانات المقدمة من العميل
استراتيجية البنك	مصدر السداد	الظروف الاقتصادية المحيطة
السياسة الائتمانية والمصرفية للبنك	مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية	
	الموازنة بين العائد والمخاطر	

مراحل تقديم طلب الائتمان:

أولاً- تبدأ حياة التسهيل الائتماني بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضاً، ويتضمن طلب القرض عدة عناصر: قيمة القرض المطلوب، الغرض من

القرض، تاريخ السداد، كيفية السداد وتوزيع المبالغ على الأقساط، مصادر السداد، سعر فائدة القرض، معلومات عن المستفيد.

ثانياً- مناقشة العميل: تعد مناقشة العميل عند تقديم طلب الحصول على الائتمان غاية في الأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني التعرف على بيانات تقيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان، ويعاد هذا النقاش بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعه من بيانات عن هذا العميل.

ثالثاً - الاستعلامات الائتمانية: لم يقتصر دور الاستعلامات الائتمانية على جمع المعلومات قبل فترة الائتمان ولكنه أصبح يوكل لهم عملية متابعة الائتمان والحالة المالية للمشروع خلال فتره الائتمان وجمع المعلومات عن كيفية سير الأداء خلال فترة الائتمان، وتختلف البيانات المطلوب جمعها تبعا لنوع الأموال المطلوبة وطبيعة المشروع.

رابعاً- زيارة مركز نشاط العميل، وهي تسبق عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وتتبع أهميتها من التعرف عن قرب على النشاط التجاري، ومطابقة الأصول الموجودة بالميزانية على الواقع للتعرف على مستوى مصداقية هذه القوائم، ومعرفة سلامه سير العمل، وجوده المنتجات، ومعرفة مدى تطور الأصول وصلاحياتها.

خامساً - مرحلة تحليل ودراسة العميل، تبدأ عملية دراسة طلب العميل وهي دراسة ذات شقين مالي واقتصادي، بمعنى دراسة العوامل المؤثرة التي قد تساهم في تسهيل أو تعسير عملية إعادة أو سداد القرض، دون إهمال للبعد البيئي.

ويشمل جانب التحليل المالي تحليل البيانات المجمع، تجميع وتخزين البيانات لاستخدامها مستقبلا، ومن ثم تقديم توصيات تتصل بطلب الائتمان، وهنا يتم اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض من عدمه بمعرفة المسئول عن الائتمان أيا كان مستواه الإداري أو بمعرفة لجنة منح الائتمان أو كليهما.

أما التحليل الاقتصادي فيحقق أمرين: التعرف على درجة استقرار الطلب على السلعة التي يتعامل بها المقترض، التنبؤ بمستقبل الطلب على هذه السلعة في السوق المحلية ومستوى الطلب على منتجات العميل مع مقارنة التطور المتوقع في السوق المحلية ككل.

سادسا: اتخاذ قرار منح الائتمان: في ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية لطلب العميل يبدأ جهاز الائتمان بالوحدة المصرفية إعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني. تلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة والتي تمكن الإدارة من تكوين رأي واضح عن العميل طالب القرض ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان ومقداره من عدمه.

سابعاً: تنفيذ قرار منح الائتمان: بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع هذا القرار موضع التنفيذ بمعرفة الفرع معد مذكرة التسهيل، وتعد عملية إبرام الاتفاق بين الفرع والعميل أولى مراحل التنفيذ، يلي إبرام العقد إخطار كافة الجهات الداخلية بالبنك أي الوحدات التنظيمية بأهم عناصر الاعتماد المفتوح بمعرفة وحدة الائتمان، ومن أهم هذه العناصر:

- قيمة القرض أو الحد المصرح به.
- القيمة التسويقية للضمانات المقدمة.
- سعر الفائدة، وتاريخ الاستحقاق.
- كيفية السداد والمبلغ.
- تواريخ الاستحقاق.

ثامناً: متابعة نشاط العميل المدين

ان عملية المتابعة تمر في ثلاث مراحل وهي: متابعة العميل قبل الصرف، وأثناء الصرف، وبعد الصرف حيث تتضمن المتابعة المالية، والمتابعة الاقتصادية (الحمزاوي، 1997). وعن أهمية المتابعة للعميل كأحد الأساسيات المرجعية للسياسة الائتمانية كتب

(Sironi, 2003) أن البنوك الأوروبية بإتباعها سياسة المتابعة كأحد الأساسيات في الائتمان استطاعت تخفيض المخاطرة بنسبة كبيرة إضافة إلى زيادة الوعي الإداري وتسريعه المتمثل في طرق محاسبية وإدارية حديثه تفرض على المشاريع التي تحصل على ائتمان مما يساعد البنوك في التطور والنجاح (Sironi, 2003).

ولعل ابرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم حين منح القروض هي تلك المسماة بـ 5c'c (فايف سيز)، التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى طالب الائتمان وهي: الشخصية، القدرة، راس المال، الضمان، الظروف الاقتصادية (www.finance21.org).

وهناك دراسة في مجلة البيان تبين التداعيات التي حصلت في الإمارات بسبب عدم الألتزام بالقواعد والمعايير لمنح الائتمان حيث نتج عن ذلك: تفاقم مشكله الديون، وتزايد أعداد المدينين، وزيادة قضايا الديون المتعثرة والشيكات المرتجعة، وأظهرت هذه الدراسة أن القروض والسلفيات والسحب على المكشوف تمثل النسبة العظمى من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك في الإمارات وتصل هذه النسبة إلى 91.8% في بعض السنوات، مع تدني نسب الائتمان المتجه للمشاريع الاقتصادية، وتؤكد الدراسة أن غياب الرقابة الدقيقة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العاملة في الدولة وفي ظل المنافسة المحترمة بين المصارف فان سوق التسهيلات المصرفية تشهد توسعا كبيرا في منح القروض الشخصية يفوق حجمها قدره المقترض بكثير، حيث هنالك بنوك تعلن عن إمكانية الاقتراض بمبلغ يصل إلى 25 ضعف الراتب الذي يتسلمه الموظف، مع العلم أن هذه القروض تصرف على أمور شخصيه وسلع استهلاكية بدل من ان توجه الى بناء بنية اقتصاديه (مجلة البيان، 2002).

وفي دراسة أخرى عن سوء إدارة الائتمان في مصر يرى الاقتصاديون ان أسباب التعثر الائتماني ومن ثم الاقتصادي يرجع الى انتهاج سياسات ائتمانية ونقدية خاطئه الأمر الذي يؤدي الى تفاقم الأمور الاقتصادية (www.akhbarelyom.org.eg 30/5/2001).

وهناك أمور يجب على البنك مراعاتها لخفض مخاطر الائتمان، ومن هذه الأمور المهمة: إعداد الدراسات الائتمانية عن المستفيدين قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك، الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء، توزيع محفظة القروض لدى البنك على قطاعات مختلفة (www.alexbank.com/act3-a.html).

الموقع التنظيمي لقسم التسهيلات واعداد سياسته الاقراض:

من المعروف أن مجلس الاداره هو أعلى سلطه اداريه بالبنك، يتحمل المسؤولية النهائية في وضع سياسة البنك الائتمانية شأنها شأن أي سياسة تغطي نشاطا مصرفيا ما. غير أن الوضع الفعلي لسياسة الإقراض يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان بالبنك، ومن الأفضل بطبيعة الحال أن يبدأ وضع مقومات السياسة الائتمانية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة أي مجلس الاداره. على ان وضع هذه السياسة يتعين أن يراعى تحقيقها عدة مستويات من التوافق والاتساق مثل:

- التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية والتي تختلف من وحدة مصرفية لأخرى.
- التناسق فيما بين سياسات الائتمان الإقليمية (أفرعية) بمختلف المحافظات.
- تناسق السياسة الاقراضية للبنك مع باقي سياساته لا سيما الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي، سياسة التسويق المصرفي،..الخ.
- تحقيق التناسق بين مكونات كل من سياسات البنك الرئيسية، فعناصر السياسة الاقراضية يتعين أن تكون متنسقة مع عناصر ومكونات سياسة الودائع.(الحمزاوي، 1997)

يرتبط قسم/ إدارة التسهيلات المصرفية في جميع خرائط الهيكل التنظيمي للفروع وإدارة البنك العليا، ارتباطا مباشرا مع متخذي القرار في الوحدات الإدارية المختلفة، ويأتي هذا الارتباط الوثيق لأمر ترجع الى درجة كبيرة لطبيعة عمل قسم التسهيلات، وتسهيلا لمعاملات العملاء والبنك بالسرعة والضبط المناسبين، وبخصوص طبيعة العمل يتولى هذا القسم مهام

عمليات التسليف وتقديم كافة الخدمات ذات الصلة، وتحمل في طيها مخاطر تؤثر على ربحية البنك ومستقبله وبالتالي فان لهذا القسم أهمية كبرى في تحديد ربحية البنك وتعظيم إيراداته كما انه إذ لم يقم بأداء مهامه بكفاءة فانه قد يتكبّد خسائر كبيرة (جوده، 1999).

ويمتاز البنك عن مؤسسات الإقراض الأخرى في استمراريته وتنوع الائتمانات المقدمة على العكس من مؤسسات الإقراض التي تحدد خدماتها بقطاع معين ضمن اطار زمني محدد وفي إظهار ميزات وصفات كل من مؤسسات الإقراض والبنوك أظهرت دراسة ألمانية أن مؤسسات الإقراض لها هدف محدد وموجه لطبيعة العملاء المحتملين، فقد يوجه الائتمان لقطاع معين دون سواه بعكس البنوك حيث يوجه الائتمان لأكثر من هدف وغرض، إضافة إنها عملية غير مستمرة كاستمرار البنوك (Kakes, 1998).

تعريف السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة في تحديدها:

السياسة الائتمانية للبنك هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك، قبل تناول ملامح السياسة الائتمانية للبنك يجدر بنا معرفه الفرق بين الاستراتيجية الائتمانية والإجراءات الائتمانية:

تعرف الاستراتيجية الائتمانية على انها: هي الإطار العام او الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل، وتسير الاستراتيجية الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار استراتيجيه الائتمانية ألقوميه التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي.

اما الإجراءات الائتمانية فهي: الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية ألمحدده في إطار تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية الائتمانية من بدايتها بدأ بطلب العميل للتسهيلات ومرورا بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها حتى قيام العميل بسداد الائتمان والفوائد للبنك (الزبيدي، 2002).

ملاح السياسة الائتمانية:

بعد التعرف على السياسة الائتمانية يمكن الوصول الى اهم ملامحها وهي:

1- السياسة الائتمانية: تترجم الى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في صورة قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في صورة كتيب او دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية ولأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كل مل كان هنالك جديد، ويجب ان تتجاوب دائما مع المستجدات.

2- السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمه، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3- السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محده، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك واجل استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4- السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كانت أطراف داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، او أطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمان للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5- السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح

الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية لأخرى ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6- السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته.

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الائتمانية في فلسطين:

تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بمجموعة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، فالعوامل أداخليه هي العوامل التي تتبع من داخل البنك، مثل أهداف البنك وامكانياته، معدل التركيز، اعتبارات السيولة والعوامل الخارجية تنشأ من خارج البنك ويكون مصدرها البيئة او المناخ الذي يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه، مثل الظروف الاقتصادية المحيطة، الضمانات المقدمة من العميل، وبالرغم من تأثير هذه العوامل على صناعة السياسة الائتمانية لجميع البنوك إلا إنها لا تمارس آثار متساوية او موحد على السياسات الائتمانية لجميع البنوك التي تعمل في بيئة واحده او مناخ واحد، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة ائتمانية لأخرى.

ومن أهم العوامل والاعتبارات ألمؤثره في صناعة السياسة الائتمانية العوامل والاعتبارات الآتية:

1- الاعتبارات ألقانونيه (البعد القانوني): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بالقيود ألقانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي وأيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع او الانكماش.

2- الاعتبارات ألقجرافية (البعد الجغرافي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية بنطاق وحدود أ لمنطقة او المناطق التي يخدمها البنك ويمارس فيها نشاطه المصرفي بصفة عامه والائتمان

بصفة خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار وحدات وفروع البنك الجغرافي يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التي تقررها.

3- الاعتبارات التمويلية (البعد التمويلي): تتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بالاعتبارات التمويلية من حيث الموارد التمويلية (مصادر الأموال) المتاحة للبنك.

ويمكن البعد التمويلي في صناعة السياسة الائتمانية في ضرورة ملائمة موارد المال لاستخدامات هذه الأموال بالنسبة للجزء الذي سيتم توظيفه في صورة تسهيلات ائتمانية للعملاء، فكلما كانت مصادر الأموال المتاحة للبنك متقلبة وغير مستقره فان السياسة الائتمانية لهذا البنك تتجه الى إقرار المنتجات الائتمانية القصيرة الأجل، أيضا تكلفة مصادر الأموال المتاحة للبنك تؤثر في السياسة الائتمانية له وتختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر باختلاف تكلفة مصادر الأموال في البنوك المختلفة وينعكس هذا الاختلاف في صورة اختلاف وفروق في تسعير القروض والتسهيلات التي تقرها السياسات الائتمانية المختلفة من حيث أسعار الفائدة عليها والمصروفات الأخرى.

4- الاعتبارات التنظيمية (البعد التنظيمي): المقصود بالاعتبارات التنظيمية والإدارية حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي او الإداري للبنك او ما يسمى بالهيكلية الإدارية او الهرم الوظيفي والمتضمن لكافة المستويات الاداريه المختلفة والتي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسة الائتمانية للبنك تأثيرا كبير حيث تتعدد السلطات والصلاحيات الائتمانية داخل البنك ذات الهياكل الإدارية والتنظيمية كبيرة الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في أيدي محددة من المسؤولين في الهرم الإداري للبنك، لان هذا التركيز من شأنه ان يعيق سير الأداء للعملية الائتمانية.

5- الاعتبارات الفنية (البعد الفني): يقصد بالاعتبارات الفنية، الأسس والأعراف المستقرة في منح الائتمان المصرفي فهذه الأسس والأعراف تؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك تأثيرا بالغا وأصيلا لان قرار منح الائتمان قرار فني يتخذ بناء على دراسة ائتمانية (فنية) يتم إعدادها وفقا للإجراءات الائتمانية التي تقررها السياسة الائتمانية للبنك، لهذا تأخذ السياسة الائتمانية في

الاعتبار الأسس والأعراف ألفنيه في منح الائتمان المصرفي وينعكس هذا على السياسة الائتمانية للبنك في صورة إقرارها على سبيل المثال لا الحصر للنسب التسليفية للضمانات التي يقبلها البنك، وحدود وشروط السحب على المكشوف.

6- الاعتبارات التسويقية والتنافسية (البعد التسويقي): يقصد بالاعتبارات التسويقية والتنافسية إمكانية البنك التسويقية ومركزه التنافسي بين البنوك العاملة والمنافسة، وتتأثر صناعة السياسة الائتمانية للبنك بصفة عامة بهذه الاعتبارات التسويقية والتنافسية في إقرار منتجات ائتمانية قادرة على منافسة البنوك الأخرى وقابله للتسويق، كما يجب ان تكون سياسة تسعير المنتجات الائتمانية تتيح قدرا من المنافسة وتدعم من المركز التنافسي للبنك، وكلما أخذت السياسة الائتمانية للبنك في اعتبارها الأبعاد التسويقية والتنافسية، كلما ارتفعت مقدرة البنك على منافسه، وتتصف الاعتبارات التسويقية والتنافسية بكونها في حالة تغير مستمر ولا تتصف بالثبات لهذا يجب ان تكون السياسة الائتمانية للبنك مرنة وقابلة للتعديل كلما تتطلب الأمر ذلك حتى يتمكن البنك من التهيؤ السريع مع ظروف السوق والمنافسة المستجدة وسريعة التغير دائما.

7- الاعتبارات البشرية (البعد البشري): وتتمثل بكفاءة الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية داخل البنك كالإدارات الائتمانية والاستعلامات والإدارات القانونية والتفتيش والرقابة من حيث: التأهيل العلمي، التدريب المصرفي، أ خبره الائتمانية، مدى استيعاب التكنولوجيا والعوامل السلوكية. وتختلف بالطبع بكفاءة العنصر البشري من فرد لأخر ومن بنك لأخر بالطبع طبقا للعوامل السالفة الذكر، ويكمن تأثير هذه الاعتبارات البشرية على صناعة السياسة الائتمانية للبنك في عدم إقرارها لعمليات ائتمانية لا يتوفر للبنك الموارد البشرية اللازمة لإنجازها بكفاءة.

8- الاعتبارات الاقتصادية (البعد الاقتصادي): يقصد بالاعتبارات الاقتصادية كعامل مؤثر في صناعة السياسة الائتمانية للبنك، طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل البنك داخله، فطبيعة الاقتصاد او الهيكل الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها

البنك لعملائه، فعلى سبيل المثال لا الحصر في الاقتصاد التصديري تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الصادرات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد الواردات بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل الواردات، وفي الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة تزداد عمليات منح الائتمان المصرفي لتمويل النشاط الزراعي، وفي الاقتصاد الذي يتنوع الهيكل الاقتصادي فيه فتكون احتياجاته من المنتجات الائتمانية متنوعة لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية لتلبي طبيعة واحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك (الألفي، 1997).

أركان السياسة الائتمانية:

بعد تعرضنا للسياسة الائتمانية ولاهم ملامحها وللعوامل المؤثرة فيها في المبحث السابق نتناول في هذا البحث الأركان الأساسية التي تقوم عليها السياسة الائتمانية للبنك بصفه عامة، وبالرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية او موحدة، إلا انه توجد أركان او مقومات تقوم وتعتمد عليها السياسة الائتمانية لأي بنك، وتعد هذه الأركان والمقومات الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة، إلا ان هذه الأركان والمقومات لا تحول دون اختلاف السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة، ولا ينشأ هذا الاختلاف بسبب هذه الأركان او المقومات ولكن مصدر هذا الاختلاف مرجعه الى اختلاف طبيعة مصادر الأموال بين البنوك واختلاف أغراض وأهداف البنوك، واختلاف طبيعة عمل البنوك وحجمها، واختلاف تراكم الخبرة بين البنوك وما الى ذلك من عوامل أخرى. ويترتب على ذلك الاختلاف بين السياسات الائتمانية للبنوك المختلفة ان لا تكون حول الأركان او المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية، إنما تكون حول جزئيات مختلفة بطبيعتها بين البنوك والمؤسسات المالية، وشانها في ذلك كشأن سائر الاختلافات الأخرى غير ألجوهريه بين الأشياء المتماثلة وذات الطبيعة المتماثلة وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاهتمام الأصل للسياسة الائتمانية منصبا على تناول أعمليه الائتمانية في جميع الأحوال.

والأركان الأساسية للسياسة الائتمانية تشمل الأركان الآتية:

- 1- تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.
- 2- تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك.
- 3- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.
- 4- تحديد أنواع الضمانات والنسب المثلّى.
- 5- تحديد الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض.
- 6- تحديد شروط ومعايير منح الائتمان.
- 7- تحديد حدود التركيز الائتماني.
- 8- تسعير الفائدة على القروض والمصرفيات الاداريه.
- 9- تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية.
- 10- تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابه.
- 11- اصدار دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان (الألفي، 1997).

ونتناول فيما يلي هذه الأركان بشيء من التفصيل.

أولاً: تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.

يختلف النطاق الجغرافي من بنك لآخر، وتعتمد حدود النطاق الجغرافي للبنك على

مجموعة من العوامل:

- 1- حجم البنك.
- 2- أهداف وطبيعة نشاط البنك.
- 3- الظروف الاقتصادية السائدة.

- فبالنسبة لحجم البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، فإن البنوك الأصغيرة تمارس أعمالها من خلال عدد محدود من الفروع إضافة الى مركز البنك الرئيسي.

على العكس من البنوك الكبيرة، أما البنوك الدولية والتي يتجاوز نشاطها المصرفي والائتماني الحد الجغرافي الذي ينتمي إليه مركزها الرئيسي وتنتشر فروع و وحداته المصرفية (قد تصل لآلاف الفروع والوحدات المصرفية) في مجموعة كبيرة من الدول.

- أما بالنسبة لأهداف وطبيعة نشاط البنك كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه، نجد ان البنوك الزراعية -على سبيل المثال لا الحصر- يكون ضمن أهداف إنشاءها التواجد في الأقاليم الزراعية بالقرب من المزارعين، كما ان البنوك الزراعية يكون من ضمن أهدافها التواجد في المدن والتجمعات الصناعية، ومن هنا فان أهداف وطبيعة نشاط البنك تؤثر بدرجة كبيرة في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنك.

- وبالنسبة للظروف الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط البنك، فنجد في أوقات الانتعاش والرواج الاقتصادي التوسع في النشاط ظاهرة ملحوظة ومرغوبة في معظم الأنشطة الاقتصادية، وتكون البنوك مستعدة للاستجابة لهذا التوسع في صورة توسيع للنطاق الجغرافي لنشاطها بفتح فروع جديدة في أقاليم مختلفة والعكس صحيح في حال الكساد والركود الاقتصادي.

ثانيا: تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك

تحدد السياسة الائتمانية للبنك المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك ويهدف الى تمويلها من خلال التسهيلات الائتمانية، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة لأخرى وتقلب الهيكل الاقتصادي لها كما يختلف النشاط الاقتصادي من إقليم لآخر ومن مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة، وعندما تحدد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة وتستبعد أنشطة أخرى من دائرة اهتمام البنك إنما تترجم أهداف البنك، فعلى سبيل المثال لا الحصر - فان البنوك الصناعية عندما ترسم السياسات الائتمانية لها فأنها تحدد في قائمة أولوياتها قطاع

الصناعة ثم القطاعات المرتبطة به، لهذا فان تحديد السياسة الائتمانية لأنشطة اقتصادية معينة لمنحها التسهيلات الائتمانية يرجى أساسا الى أهداف البنك وطبيعة نشاطه. ويساهم الهيكل الاقتصادي بدور كبير جدا في رسم السياسات الائتمانية للبنوك من حيث نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تخدمها هذه السياسات الائتمانية، حيث يختلف الهيكل الاقتصادي في الدول المتقدمة عن نظيره في الدول النامية فيكون متنوع بدرجة كبيرة جدا في الدول المتقدمة ويتسع قطاع الخدمات فيه بدرجة بالغة التطور، أما في الدول النامية فيتصف الهيكل الاقتصادي لها بالاعتماد على إنتاج المواد الأولية أو الصناعات الاستخراجية بنسبه تزيد عن 90% لذلك فان السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول المتقدمة تكون أكثر اتساعا من حيث تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها وذلك بالمقارنة بالسياسات الائتمانية للبنوك العاملة في الدول النامية وذلك لاختلاف الهيكل الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي في كل منها بدرجات كبيرة وشاسعة جدا.

ثالثا: تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

يعتبر تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بعملية منح الائتمان المصرفي كما يعد هذا التحديد من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك، فبالنسبة لإدارات منح الائتمان تقوم باستبعاد طلبات القروض والتسهيلات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك بصورة تلقائية ودون اتخاذ أي إجراءات ائتمانية بشأنها، ولا شك ان هذا الأجراء يتضمن ترشيحا للوقت والجهد وذلك بالمقارنة بقيام الإدارات الائتمانية بدراسة هذه الطلبات التي لا تقرها السياسة الائتمانية للبنك والانتهاج الى التوصية برفضها بعد مرورها بالمراحل المختلفة للدراسة الائتمانية، وعندما تحدد السياسة الائتمانية أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك لعملائه فان هذا التحديد يكون محددًا على سبيل الحصر.

ومن العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك عند صياغة السياسة الائتمانية له: حجم البنك، وطبيعة نشاطه، ومصادر الأموال المتاحة للبنك

وطبيعتها، وطبيعة الاقتصاد الذي يعمل فيه البنك. ويكون تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك من حيث الجوانب التالية:

- عملة القروض (بالعملة المحلية او الاجنبية).
- الأغراض التي تخصص لها القروض والتسهيلات الائتمانية.
- أجال منح القروض (الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض).
- طبيعة الضمانات المقبولة من جانب البنك.

وتحدد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك يكون خاضع للمراجعة والتعديل من ان الى آخر وفقا للتطورات في حجم البنك ومدى نمو نشاطه وللتغيرات في المناخ الاقتصادي والتجاري السائد.

رابعاً: تحديد أنواع الضمانات والنسب التسليفية لها

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا قاطعا ودقيقا وعلى سبيل الحصر لأنواع الضمانات المختلفة والنسب التسليفية الدنيا والقصوى لها وترجع أهمية تحديد الضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك الى عدم ترك هذا الأمر للخبرة والتقدير الشخصي لمسئولي الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى الى عدم السماح بقبول الضمانات المقدمة من العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية قبولا عشوائيا يؤدي في النهاية الى زيادة المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك.

وتختلف الضمانات والنسب التسليفية لها من سياسة ائتمانية لأخرى، فالبنوك العقارية تقبل الضمانات العقارية وتتوسع في قبولها كما ان البنوك الصناعية تقبل الضمانات الصناعية والبنوك التجارية لا تقبل الضمانات العقارية والصناعية إلا في حدود ضيقة وفي ظروف استثنائية، وتختلف النسب التسليفية للضمانات من ضمان لأخر وتعتمد تحديد النسب التسليفية للضمانات على عاملين رئيسيين هما:

1- مدى قابلية الضمان للتسييل.

2- مدى استقرار قيمته بمرور الوقت.

وبالنسبة للعامل الأول فكلما كان الضمان المقدم للبنك قابل للتسييل كلما ارتفعت النسب التسليفية له والعكس صحيح. وبالنسبة للعامل الثاني فكلما كانت القيمة السوقية للضمان مستقرة كلما ارتفعت النسب التسليفية له، فالعلاقة طردية بين كل من مدى قابلية الضمان للتسييل والنسب التسليفية له وبين مدى استقرار قيمة الضمان السوقي والنسب التسليفية له أيضا.

خامسا: تحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض

يرتبط تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات والنسب التسليفية لها في السياسة الائتمانية للبنك ارتباطا كبيرا بتحديد الحدود القصوى لأجل استحقاق القروض، وذلك نظرا للارتباط الكبير بين أجل الاستحقاق وأنواع القروض والتسهيلات الائتمانية، وتضمن السياسة الائتمانية للبنك تحديدا للأجل القصوى لاستحقاق القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من العوامل أهمها:

1- الغرض من طلب الائتمان 2- طبيعة الضمان المقدم 3- مصادر الأموال في البنك

- يؤثر الغرض من طلب التسهيلات الائتمانية في تحديد أجل استحقاق هذه التسهيلات في الملائمة بين أجل الاستحقاق والإغراض التي سيوجه لها الائتمان الممنوح، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإذا كان الغرض من طلب العميل للتسهيلات الائتمانية استخدامها في تمويل أصول رأس المال فيتعين ان تكون التسهيلات طويلة او متوسطة الأجل. أما إذا كان الائتمان المطلوب لتغطية عمليات ذات طبيعة قصيرة الأجل كعمليات راس المال العامل مثل شراء الخامات وتوفير السيولة فمن الطبيعي أن يكون الائتمان المصرفي الممنوح من البنك قصير الأجل.

- كما يرتبط اجل الائتمان الممنوح بطبيعة الضمان المقدم، فالضمانات ذات الطبيعة القصيرة الأجل كالبضائع والكمبيالات تكون ملائمة لمنح ائتمان قصير الأجل بضمانها، والعكس صحيح

بالطبع، ولا يمكن تصور منح تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل بضمان كمبيالات تستحق السداد خلال عام لان هذا يعني في جوهره منح ائتمان قصير الأجل.

- ويتأثر أيضا تحديد أجال استحقاق القروض بحجم وطبيعة مصادر الأموال المتاحة للبنك، فكلما كانت هذه الموارد المالية مستقرة وكبيرة كلما كان البنك أكثر قدرة على منح الائتمان المصرفي لأجال أطول والعكس صحيح، وتؤثر هذه العوامل الأربعة في تحديد الحدود القصوى لأجال القروض والتسهيلات الائتمانية بنسب متفاوتة من بنك لآخر ولا بد من أخذها في الاعتبار دائما ومجمعة عند تحديد أجال استحقاق القروض والتسهيلات.

سادسا: تحديد شروط ومعايير منح الائتمان

ترتبط شروط ومعايير منح الائتمان بالجدارة الائتمانية التي يجب ان تتوفر في العميل طالب الائتمان، وتعكس تحديد السياسة الائتمانية للبنك لحدود الجدارة الائتمانية لعملائه مستوى ألمخاطرة الائتمانية التي يرغب ويقدر البنك على تحملها، وبصفه عامه يحكم تحديد الجدارة الائتمانية للعميل خمس عوامل هي:

1-المقدرة 2- الشخصية 3- راس المال 4- الضمان 5-الظروف السائدة

وتبدأ هذه العوامل جميعها بحرف C باللغة الإنكليزية لذلك تسمى باللغة الإنكليزية (5C's) ويودي تحديد الحد الأدنى للجدارة الائتمانية للعملاء الى استبعاد طلبات الحصول على القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء الذين لا يتوفر فيهم الحد الأدنى للجدارة الائتمانية. وعندما تحدد السياسة الائتمانية للبنك شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة البنك في مواجهة مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح. وعندما تسمح السياسة الائتمانية بمنح ائتمان مصرفي يعادل في قيمته 200% من راس مال العميل، وتسمح لسياسة ائتمانية أخرى بمستوى 100% من راس مال العميل، فإن السياسة الائتمانية الأولى تتضمن السماح لمستوى اكبر من المخاطرة الائتمانية بالمقارنة بالسياسة الائتمانية الثانية، وترجع العلاقة بين حدود التسهيلات الائتمانية وحجم راس مال العميل الى الموازنة بين

الاقتراض والتمويل الذاتي في تمويل نشاط العميل بالشكل الذي يجعل الجزء الأكبر من المخاطر المرتبطة بمزاولة النشاط يقع على عاتق العميل، والجزء الأقل منها يقع على عاتق البنك. ويخدم تحديد شروط ومعايير منح الائتمان في السياسة الائتمانية للبنك كل من الوظيفة التنفيذية والرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت رقابة داخلية او رقابة خارجية.

سابعاً: تحديد حدود التركيز الائتماني

تحدد السياسة الائتمانية للبنك الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني، وبين التركيز والتنوع الائتماني تكمن المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي بدرجاتها المختلفة، فزيادة حدة التركيز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، وزيادة درجة التنوع الائتماني تعني انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركيز الائتماني هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني. وتتناول السياسة الائتمانية للبنك لحدود التركيز الائتماني من زوايا وإبعاد مختلفة وتختلف حسب العميل الواحد، وحجم الأصول، ونوع النشاط، ونوع الضمان.

- فنجد ان بعض السياسات الائتمانية للبنوك تحدد الحد الأقصى للقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمكن ان يمنحها البنك للعميل الواحد كنسبة محده من رأسمال البنك ونقل عن النسبة التي يحددها قانون البنوك والائتمان، فنجد ان بعض السياسات الائتمانية تحدد هذه النسب طبقاً لقانون البنوك والائتمان أي في حدود نفس النسبة المحدده في القانون المذكور أي (10% من رأسمال البنك واحتياطياته) والغرض من تحديد هذه النسبة في السياسة الائتمانية توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن حجم التسهيلات عند تركزها في عدد محدد من العملاء.

- كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركيز الائتماني من حيث حجم الأصول والاستثمارات للعميل المقترض، وذلك بغرض توزيع المخاطر الائتمانية الناشئة عن الحجم، فالنشاط الاقتصادي بشكل عام ينطوي على قدر ما من المخاطر ويختلف حجم المخاطر التي يواجهها أي مشروع باختلاف حجم أصوله واستثماراته الإجمالية، وتوزيع محفظة قروض وسلفيات البنك على عدد من العملاء من حيث حجم الأصول يتضمن في جوهره توزيع للمخاطر الائتمانية.

- كما تتناول السياسة الائتمانية للبنك تحديد حدود التركيز الائتماني وفقا لنوع النشاط، لتوزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير ومتنوع من العملاء الذين يعملون في أنشطة اقتصادية متنوعة، وفي بعض الأحيان تضع القيود على منح التسهيلات الائتمانية لأنشطته معينه دون غيرها على اعتبار أنها أنشطة مرتفعة المخاطر.

- كما تحدد السياسة الائتمانية للبنك حدود التركيز الائتماني من حيث نوع الضمان من خلال إقرارها لأنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسب تسليفه منخفضة للضمانات الغير مرغوبة وحظر الإقراض بضمان ضمانات معينه.

وإذا كان من الصعب مساواة المخاطر الائتمانية بالصفير، فمن الممكن دائما تدنية المخاطر الائتمانية الى أدنى حد ممكن، والمدخل الأول لتدنية المخاطر الائتمانية هو التنوع الائتماني كلما أمكن، وذلك لا يأتي إلا عن طريق وضع حدود صارمة وواقعية لحدود التركيز الائتماني في السياسة الائتمانية.

ثامنا: تسعير الفائدة على القروض والمصروفات الإدارية

تتعرض السياسة الائتمانية للبنك للفائدة على القروض والتسهيلات والمصروفات الإدارية الأخرى المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي، فلا يمكن تصور ترك هذه الأمور للجهات التنفيذية، ويتوقف تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات من خلال السياسة الائتمانية للبنك على مجموعه من العوامل أهمها.

1- سعر الإقراض والخصم 2- تكلفة الأموال 3- المنافسة 4- أجال الاستحقاق 5- الربحية والسيولة 5- درجة المخاطر.

ف نجد ان تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات يعتمد بدرجة كبيرة جدا على تكلفة الأموال المتاحة للبنك ولكن بصورة ليست مطلقة، لان البنوك المركزية تقوم بتحديد سعر الفائدة والخصم، وبالرغم من تكلفة الأموال في البنك هي المحك الأساسي في تسعير الفائدة، إلا إنها مقيد بعوامل أخرى بخلاف تدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، حيث يتأثر تسعير

الفائدة على القروض والتسهيلات بعامل المنافسة، فأوضاع المنافسة بين البنوك لها تأثيرها المباشر والقوى على تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات، فكلما زادت حدة المنافسة بين البنوك انعكس ذلك في صورة انخفاض في أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات ولكن مدى هذا الانخفاض مقيد ومحدد دائما بتدخل البنوك المركزية في تحديد أسعار الفائدة، وإذا كان هذا التحديد في صورة حدود قصوى وحدود دنيا لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات، فإن نطاق المنافسة بين البنوك سينحصر بين هذه الحدود، ولا شك ان زيادة الطلب على القروض والتسهيلات تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، وينعكس ذلك على سياسة تسعير الفائدة بالطبع، وتؤثر أجال استحقاق القروض والتسهيلات على تسعير الفائدة، في ان التسهيلات القصيرة الأجل يتم منحها عادة بسعر اقل من التسهيلات والقروض متوسطة وطويلة الأجل، ويرجع ذلك الى أن أسلوب حساب الفائدة على التسهيلات القصيرة الأجل يتم وفقا لأسلوب الفائدة المركبة أما بالنسبة للقروض فيتم احتساب الفائدة عليها وفقا لأسلوب الفائدة البسيطة، كما يرجع أيضا الى أن الائتمان قصير الأجل يكون مستحق السداد في الفترة القصيرة او في الأجل القصير، ويمكن إعادة إقراضه بعد تحصيله مرات مختلفة أما الائتمان متوسط الأجل والطويل سوف يتم استرداده على سنوات وعلى دفعات او أقساط وبالتالي إعادة إقراضه مرة أخرى ستتغرق وقتا أطول من الائتمان قصير الأجل، لذلك تؤثر الموازنة المطلوبة بين الربحية والسيولة في تسعير الفائدة على القروض والتسهيلات فوجود أموال قابلة للإقراض وزائدة عن اعتبارات السيولة يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات وذلك في حدود هيكل أسعار الفائدة والحد الأدنى لها ربما لا يخل بالعلاقة المعروفة بين الربحية والسيولة، كما تؤثر المخاطر الائتمانية لأنواع معينة من القروض والتسهيلات في تحديد أسعار الفائدة عليها حيث نجد ان القروض والتسهيلات المكفولة بضمانات سائله او قابله للتسييل الفوري تمنح بالحد الأدنى لأسعار الفائدة، كما ان القروض والتسهيلات الائتمانية المرتفعة المخاطر او بدون ضمان تمنح بالحد الأقصى لأسعار الفائدة المعمول بها، ويتبين من المناقشة للعوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك بصفة عامه ان حرية البنوك في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقه، حيث يتدخل فيها البنك المركزي بشكل مباشر ويرجع ذلك الى: أهمية

سعر الفائدة كأداة بالغة التأثير والخطورة، ولها أبعادها المالية والنقدية والاقتصادية ومؤثره جدا، لذلك تمارس البنوك المركزية في جميع دول العالم وبصرف النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي تأثيرا كبيرا ومباشرا في تحديد أسعار الفائدة ولا تتركها للمنافسة الحرة إلا في حدود مخططة ومقصودة لتحقيق أهداف سياسية اقتصادية، وسياسة مالية، والدولة التي تقوم أحيانا بدعم أسعار الفائدة بغرض تشجيع إقامة المشروعات والأنشطة المرغوبة اقتصاديا تتحمل الموازنة العامة هذا الدعم إلى هذا النوع من القروض الذي يسمى بالقروض المدعمة أو الميسره.

وبجانب تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك فأنها تحدد أيضا المصرفيات الإدارية التي يتقاضاها من العملاء أصحاب التسهيلات الائتمانية، وذلك نظير المصرفيات اللازمة للتداول ودراسة طلبات التسهيلات، ولا شك ان تحديد السياسة الائتمانية لأسعار الفائدة للقروض والتسهيلات، وتحديد المصرفيات الإدارية يعد في جوهره مدخلا أوليا لتخطيط أرباح البنك في المدى القصير والطويل، وتخضع سياسة تسعير الفائدة للمراجعة من ان الى آخر وفقا للتطورات التي تلحق بالعوامل المؤثرة فيها.

تاسعا: تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية

من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك تحديد السلطات والصلاحيات المختصة بمنح الائتمان المصرفي وفقا للمستويات الإدارية المختلفة التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك، ويجب ان يكون هذا التحديد واضحا ومتضمنا لحدود هذه الصلاحيات الائتمانية. وطبقا للمبدأ الإداري المعروف (السلطة والمسئولية) فان المسؤولين المخولين سلطة البت في طلبات القروض والتسهيلات وإصدار الموافقات الائتمانية، يكونون مسؤولين عن سلامة هذه الموافقات من حيث مدى مطابقتها للسياسة الائتمانية للبنك.

وتتخذ صلاحيات منح الائتمان المصرفي في البنوك المختلفة الإشكال الآتية:

1- الصلاحية الفردية 2- الصلاحية الجماعية 3- لجنة الائتمان

- الصلاحية الفردية: تخول سلطه منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب لشخص او مسؤول واحد يكون غالبا مدير الفرع او الوحدة المصرفية أو مدير الائتمان، وتكون له صلاحية البت في طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ محدد، وعند تجاوز طلب القرض او التسهيلات لهذا المبلغ أي لحدود صلاحياته الائتمانية يتم رفعه الى السلطة الائتمانية المختصة والأعلى، بعد إعداد الدراسة الائتمانية متضمنا التوصية بالموافقة أو الرفض أو يتم رفع الطلب لدراسته بمعرفة السلطة الائتمانية المختصة.

- الصلاحية الجماعية: تخول سلطة منح الائتمان وفقا لهذا الأسلوب الى أكثر من شخص او مسؤول، فتكون من اختصاص مدير الفرع ومدير الائتمان، او مدير الائتمان ونائب مدير الائتمان، او مدير الفرع ونائب مدير الفرع ومدير الائتمان، وتخول لهم سلطة البت في طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية حتى مبلغ معين، وفي حالة تجاوز مبلغ القروض او التسهيلات حدود السلطة الائتمانية المخولة لهم، يتم رفع الطلب الى السلطة الائتمانية المختصة والأعلى تماما كما هو متبع بالنسبة للصلاحية الفردية.

- لجنة الائتمان: تشكل لجنة الائتمان في صورة لجنة رسمية وتخول لها سلطات منح الائتمان المصرفي، وتكون لجنة مركزية بالمركز الرئيسي، او لجان فرعية لفروع البنك، او بمنطقة جغرافية تضم عدد من فروع البنك، ويمكن ان تكون في صورة لجنة فرعية تختص في البت بطلبات القروض والتسهيلات الخاصة بنوع معين، مثل لجنة قروض التجارة الخارجية ويعين للجنة الائتمان رئيس وأعضاء وسكرتير ويتم تحديد إجراءات التصويت والعدد الكافي لصحة انعقادها لسريان قراراتها وحدود سلطاتها الائتمانية في القرار الخاص بتكوينها.

عاشرا: تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة

تحدد سياسة الائتمانية أنواع البيانات والتقارير اللازمة لأغراض الرقابة كما تحدد توقيت تقديمها سواء كان دوريا او في أي لحظة وفقا لما تطلبه أجهزة الرقابة الخارجية لإدارات التفتيش والرقابة أداخليه في بيانات النشاط والأداء الائتماني، ويرتبط تحديد البيانات والتقارير

وإعدادها بنماذج محددة مسبقا لهذا الغرض وينص عليها في السياسة الائتمانية للبنك وذلك بغرض سهولة المقارنة والاستدلال والتقارير.

من أهم البيانات الخاصة بالنشاط والأداء الائتماني البيانات الآتية:

- 1-بيان بطلبات القروض والتسهيلات الجديدة.
- 2-بيان التسهيلات التي تم الموافقة عليها.
- 3-بيان المدة ألزمنيه التي استغرقها دراسة كل طلب.
- 4-بيان بطلبات القروض والتسهيلات التي تم رفضها وأسباب الرفض.
- 5-مقارنه بين طلبات القروض والتسهيلات بين الفترة الحالية وفترة أخرى.

الحادي عشر: دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان

يعكس دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان، الجوانب التي تهم العملاء بالنسبة للسياسة الائتمانية للبنك، وتقوم عادة البنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم بإصدار هذا الدليل في صورة كتيب مطبوع، ويهدف الى تعريف العملاء الحاليين والمتوقعين بنشاط البنك بصفة عامة وبالقروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها وشروط منحها، بصفة خاصة وغنى عن البيان ان هذا الدليل لا يتضمن بالطبع المعلومات والمعايير الفنية والدقيقة لمنح الائتمان المصرفي بل يتضمن تزويد العميل بالحد الأدنى من المعلومات على شروط وخطوات منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك لعملائه، وذلك بالإضافة الى الخدمات المصرفية الأخرى، ويكون هذا الدليل خاضعا للمراجعة حيث يتم تعديله وتحديثه دائما وفقا للتطورات والتعديلات التي تلحق بشروط وإجراءات منح الائتمان بالبنك، وغنى عن البيان ان هذا الدليل يتم أعداده وفقا للسياسة الائتمانية للبنك والتي غالبا ما تقرر إصدار مثل هذا الدليل كركن من أركانه، ومن أهم البيانات والمعلومات التي يتضمنها دليل التعامل مع البنك وإجراءات الحصول على الائتمان المعلومات الآتية:

1- التعريف بالبنك

2- أهداف البنك

3- نشاط البنك

4- المركز الرئيسي للبنك وفروعه

5 - الأنشطة الاقتصادية التي يمولها البنك

6- أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك

7 - اجراءات الحصول على القروض والتسهيلات

8- مزايا التعامل مع البنك (الألفي، 1997)

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

إعداد الاستبانة، والتحليل الإحصائي

ان استخدام أداة الاستبانة، لجمع المعلومات ذات الصلة بالانتمان المصرفي الفلسطيني، والقيام بتحليل تلك البيانات إحصائياً، يجب ان يرتبط بتحقيق أهداف الدراسة في التعرف على السياسات الائتمانية المطبقة في البنوك العاملة في فلسطين، وتحليل هذه السياسات لإظهار نقاط القوة والضعف بها، للوصول الى اقتراح مجموعه من السياسات تساهم في زيادة أفاعليه الائتمانية مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الفلسطيني.

ولذلك تم صياغة الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير القطاع طالب الائتمان.

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمه من المعتمد (المستفيد).

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير السيولة البنكية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه).

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات أشخصيه (طاقه المعتمد).

6- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سمعه العميل وأخلاقه.

7- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية.

مجتمع الدراسة:

بما ان الدراسة تهتم في النشاط البنكي في فلسطين بشكل عام، والائتمان بشكل خاص، فان البنوك التجارية العاملة في فلسطين تشكل مجتمع الدراسة، وهي كما هو مدرج في الجدول. حيث يشكل مجموعها العام 86 فرع، ويظهر ذلك في جدول رقم 6 مجتمع الدراسة.

جدول رقم 9. مجتمع الدراسة (إجمالي الفروع للبنوك التجارية العاملة في فلسطين) تبعا لاسم البنك والفروع.

اسم البنك	عدد الفروع العاملة في فلسطين
الأردن	5
التجاري الفلسطيني	5
الأهلي الأردني	6
العربي	15
ألفاهره عمان	16
الفلسطيني للاستثمار	1
الأردن والخليج	3
فلسطين التجاري	6
القدس للتنمية والاستثمار	5
بنك الاتحاد والاستثمار والادخار	1
الإسكان	4
فلسطين الدولي	3
فلسطين المحدود	11
الأردني الكويتي	1
العقاري العربي	5
المجموع	86

عينه الدراسة:

بسبب الظروف السياسية، وما تقوم به إسرائيل من احتلال عسكري، وتجويع وتقطيع الطرق ومنع تجول، وتقسيم فلسطين الى قطاعات صغيرة (كنتونات) تمنع الوصول لقطاع غزة، لهذه الأسباب تم استثناء الفروع العاملة في قطاع غزة وتم تمثيل كافة البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية في عينة الدراسة. حيث بلغ عددها الى 63 فرعا تجاريا موزعه في الضفة الغربية، كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم 10. عينه الدراسة، البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية فروعها في المحافظات.

اسم البنك	عدد الفروع العاملة في الضفة الغربية
الأردن	4
التجاري الفلسطيني	4
الأهلي الأردني	6
العربي	12
ألفاهره عمان	11
الفلسطيني للاستثمار	1
الأردن والخليج	3
فلسطين	5
ألفدس للتنمية والاستثمار	2
بنك الاتحاد والاستثمار والادخار	1
الإسكان	3
فلسطين الدولي	2
فلسطين المحدود	5
الأردني الكويتي	1
العقاري العربي	3
المجموع	63

وبما ان مجمل عدد البنوك وفروعها ألتجارية العاملة في فلسطين هو 86 بنك (مجتمع الدراسة) وعدد البنوك التجارية أعمله في الضفة الغربية هو 63 بنك (عينه الدراسة) فان عينة الدراسة تشكل 74% من مجتمع الدراسة.

استبانة الدراسة ورأي لجنة التحكيم:

وبعد الإطلاع على العديد من الاستبيانات المتخصصة لمواضيع البنوك ومنها استبانة (عمر، 2003) لدراسة الديون المتعثرة للبنوك العاملة في فلسطين وأثرها على الأضرار، تم صياغة استبانة موجهة للعاملين في البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية، لدراسة موضوع السياسة الائتمانية في تلك البنوك، وتم عرض الاستبانة على لجنة ألتحكيم ألكونه من الدكتور نور الدين أبو الرب، والدكتور باسم مكحول، والدكتور مفيد أظاهر. حيث رأت أألجنة ضرورة احتواء الاستبانة على المسمى أوظيفي، والخبرة، والدرجة ألعلميه للعاملين في البنوك. كما تم اضافة أسئلة تخص سمعة المعتمد وأأخلاقه منفصلة عن أسئلة المقدره الايرادية وطاقة المعتمد، وتم تغيير اسم العميل الى اسم (المعتمد). كما تم تغيير ترتيب الأسئلة لتتسجم مع ترتيب الفرضيات، وتقرر إلغاء بعض الأسئلة التي تكررت بطرق أخرى، كما تقرر إرفاق ملحق مع الاستبانة من جامعه النجاح كليه الدراسات العليا، إلى البنوك قسم الائتمان والتسهيلات يوضح موضوع البحث وأهميته، والمطالبة في إعطاء الأجوبة عن أسئلة الاستبانة بموضوعيه كما هو مطبق في البنك الموجه أليه الاستبانة، مع التوضيح أن المعلومات التي تجمع سيقصر استعمالها لأغراض البحث العلمي، وسوف يتم التعامل معها في غاية السرية، مع توجيه الشكر، وتم إجراء التعديلات اللازمة للوصول إلى الاستبانة المرفقة.

ومن ملحق الاستبانة كان توزيع الفقرات كالتالي:

- من الفقرة (1- 11) تتناول موضوع القطاع طالب الائتمان.
- من الفقرة (12-16) تتناول الضمانات المقدمة من قبل المعتمد.

• من الفقرة (17-20) تتناول أهمية توفر السيولة والودائع لدى البنك وأثرها على الائتمان.

• من الفقرة (20-24) تتناول الوضع المالي للمعتمد، طالب الائتمان.

• من الفقرة (25-28) تتناول المقدرة والخبرة للمعتمد، طالب الائتمان.

• من الفقرة (29-32) تتناول المواصفات الشخصية للمعتمد، طالب الائتمان.

• من الفقرة (33-35) تتناول الظروف الاقتصادية.

وأرفق مع الاستبيان ورقة موجهة لموظف التسهيلات تحدد تخصصه وخبرته ودرجته العلمية، كما تم إرفاق كتاب من إدارة الجامعة -الدراسات العليا بالمطالبة بمساعدة الباحث مع العلم ان البيانات المطلوبة سوف يقتصر استخدامها لغرض البحث العلمي، وبذلك تم بناء الاستبيان ومرفقاته وتم أخذ الموافقة من لجنة التحكيم لتوزيع الاستبيان.

توزيع الاستبيان:

بسبب الظروف الراهنة وما نتج عنه في صعوبة التنقل بين المحافظات فقد تم الاستعانة بكل وسائل الاتصال المتاحة التي تشمل (الهاتف، الفاكس، الاتصالات الخلوية، البريد السريع، المعارف والأصدقاء، الزملاء) للوصول الى كافة الفروع المنتشرة في الضفة الغربية لتوزيع الاستبيان. وقد كان معامل ثبات الاستبانة (0.84) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة، ويعني ان هنالك انحرافات منخفضة عن المتوسط وتصل الى 0.16 فقط والجدول التالي يوضح أسماء البنوك الممثلة لعينة الدراسة، وعدد الاستبيانات المرسلة لكل بنك (لكل فرع)، وعدد الاستبيانات التي تم استلامها إضافة الى النسبة.

جدول رقم 11. عدد الاستبانات الموزعة حسب الفروع المختلفة.

النسبة	الاستبانات المستلمة	الاستبانات الموزعة	اسم البنك
%75	3	4	الأردن
%75	3	4	التجاري الفلسطيني
%83	5	6	الأهلي الأردني
%34	4	12	العربي
%64	7	11	القاهره عمان
%100	1	1	الفلسطيني للاستثمار
%100	3	3	الأردن والخليج
%60	3	5	فلسطين التجاري
%100	2	2	القدس للتنمية والاستثمار
%100	1	1	بنك الاتحاد والاستثمار والادخار
%100	3	3	الإسكان
%100	2	2	فلسطين الدولي
%80	4	5	فلسطين المحدود
%100	1	1	الأردني الكويتي
%67	2	3	العقاري العربي
%70	44	63	المجموع

نتائج الدراسة:

- متغير القطاع طالب الائتمان.

تم معالجه موضوع (متغير نوع القطاع) وأثره في قبول او رفض الفرضية القائلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من أسئلة الاستبيان الموجة للعاملين في موضوع التسهيلات الائتمانية ومن الجدول المرفق جدول رقم (12)، يظهر الأسئلة التي تخص الفرضية الأولى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

في حجم التسهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان، ومن الإجابات لتلك الاسئلة (1، 2، 6) تم الحصول على المتوسطات والانحرافات والنسب المئوية للوصول للنتيجة النهائية، حيث تبين ان نوع القطاع طالب الائتمان له علاقة في قبول طلب الائتمان او رفضه، حيث هنالك قطاعات تعامل بطريقه حذره أكثر من قطاعات أخرى عند دراسة طلب الائتمان، ويشترط لبعض القطاعات شروط معينه للموافقة على طلب الائتمان دون قطاعات أخرى، ويلاحظ ان هذا المتغير حصل على تقدير مرتفع جدا.

أما الفقرات (3، 4، 7، 11) فقد حصلت على تقدير مرتفع، وهي على التوالي، تحديد نوع القرض طويل او قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطاع طالب الائتمان، هنالك سياسة ائتمانية تحدد كميته الائتمان المقدم تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان، تختلف الضمانات المطلوبة لتغطيه الائتمان حسب القطاع طالب الائتمان، الإجراءات المتبعة في دراسة وتحليل طلب الائتمان تختلف من قطاع الى آخر.

كما ان الفقرات (8، 9) حصلت على تقدير متوسط، وهي على التوالي. الطرق المتبعة لاسترجاع قيمة القرض وفوائده تختلف من قطاع الى آخر، بعض القطاعات يتم إعطائها مهله أخرى ويتم اعاده الجدولة للديون دون قطاعات أخرى، كما ان الفقرات (5، 10) حصلنا على تقدير منخفض، وهي على التوالي، قيمه الفائدة تختلف تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان، سرعة اتخاذ القرار وتخفيض روتين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقة بنوع القطاع، وبسبب التقديرات المرتفعة المبينة من التحليل أعلاه ومن الجدول رقم (8) تم رفض الفرضية القائلة: انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات يعزى لمتغير طالب الائتمان. وسبب ذلك ان البنوك تركز مجمل ائتماناتها على القطاع التجاري حيث يمثل هذا القطاع حصة الأسد في الائتمانات المقدمة له، ولا يواجه مشاكل في الحصول على الائتمان اللازم له حيث تميل البنوك الى إعطائه لأن الائتمانات التي يطلبها هي ائتمانات قصيرة الأجل إذ بلغت نسبة الائتمانات الموجهة لهذا القطاع 25% من مجمل القروض، إذ بلغت الائتمانات المقدمة لهذا القطاع 267 مليون دولار في سنة 2002 (صبري، 2003).

والجدول المرفق يظهر (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طالب الائتمان.

جدول رقم 12. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال القطاع طالب الائتمان.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(1)	معرفة نوع القطاع طالب الائتمان له علاقته في قبول طلب الائتمان او رفضه.	4.30	0.63	85.91	مرتفع جدا
(2)	هنالك قطاعات تعامل بطريقة حذره أكثر من اخرى عند دراسة طلب الائتمان.	4.57	0.62	91.36	مرتفع جدا
(3)	تحديد نوع القرض طويل أو قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطاع طالب الائتمان.	3.84	0.78	76.82	مرتفع
(4)	هنالك سياسة ائتمانية تحدد قيمة الائتمان المقدم تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان.	3.91	0.94	78.18	مرتفع
(5)	قيمة الفائدة تختلف تبعا لنوع القطاع طالب الائتمان.	2.68	1.12	53.64	منخفض
(6)	يشترط لبعض القطاعات شروط معينة للموافقته دون قطاعات اخرى.	4.11	0.65	82.27	مرتفع جدا
(7)	تختلف الضمانات المطلوبه لتغطية الائتمان حسب القطاع طالب الائتمان.	3.64	0.99	72.73	مرتفع
(8)	الطرق المتبعه لاسترجاع قيمة القرض وفوائده تختلف من قطاع الى اخر.	3.07	0.97	61.36	متوسط
(9)	بعض القطاعات يتم اعطائها مهلة ويتم اعاده جدولته للديون دون قطاعات أخرى.	3.09	1.07	61.82	متوسط
(10)	سرعة اتخاذ القرار وتخفيض روتين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقة بنوع القطاع.	2.86	1.09	57.27	منخفض
(11)	الإجراءات المتبعة في دراسة وتحليل طلب الائتمان تختلف من قطاع الى آخر.	3.55	1.07	70.91	مرتفع
	درجة المجال	3.60	0.50	72.02	مرتفع

متغير الضمانات:

تشير الفرضية الثانية أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد). تم إدراج 5 فقرات لتحليل وإظهار مدى تأثير الضمانات على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، ومن تحليل الإجابات المرتبطة بأثر الضمانات على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبين الآتي: ان الفقرة رقم (13) القائلة يسقوم البنك بدراسه وتحليل الضمانات المقدمه ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان فقد حصلت هذه الفقرة على تقدير مرتفع جداً، مما يظهر أثر قوي لهذا العامل في تحديد السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية. كما ان الفقرات (12، 15، 16) حصلت على تقدير مرتفع وهي على التوالي: تشكل الضمانات المقدمه سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه، الفقرة الاخرى لا تقبل الاصول الثابته كضمان، الفقرة الاخيرى استخدام اصول المنشاه كضمان له علاقه مباشره في قبول او رفض طلب الائتمان، كما ان ألقره رقم (14)، القائلة لا تقبل الضمانات المقدمه من الاصول المتداوله للغير (كفيل) كضمان، قد حصلت هذه الفقرة على تقدير متوسط.

ومن التحليل السابق يؤدي الى رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$). في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الضمانات المقدمة من المعتمد (المستفيد). ويتضح من التحليل تمسك البنوك بالضمانات وكفايتها وقانونيتها في ظل ظروف يصعب توفر هذه الشروط للضمانات المقدمة للبنك الأمر الذي يفسر انخفاض الائتمانات المقدمة، وذكر في سياق هذا الموضوع: ان انخفاض الائتمانات المقدمة في فلسطين نابع عن ضعف في تسجيل العقارات والأراضي، وعدم وجود مناخ قانوني لرعاية حقوق البنك في استرداد الائتمان او الضمان (www.finance 21.org.17.12.2002). كما تبين من دراسة (حامد، 1999) صعوبة تثبيت حقوق واضحة للتملك بسبب عدم وجود إجراءات تسجيل صحيحة للأموال وخصوصاً الأراضي بسبب الاحتلال.

والجدول المرفق يظهر (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية. للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الضمانات.

جدول رقم 13. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الضمانات.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(12)	تشكل الضمانات المقدمه سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه.	3.86	1.11	77.27	مرتفع
(13)	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة ومدى قانونية وكفايته قبل قبول طلب الائتمان.	4.41	0.82	88.18	مرتفع جدا
(14)	لا تقبل الضمانات المقدمة من الأصول المتداولة للغير (كفيل) كضمان.	3.39	0.95	67.73	متوسط
(15)	لا تقبل الأصول الثابتة كضمان.	3.64	0.87	72.73	مرتفع
(16)	امكانيه استخدام أصول المنشأة كضمان له علاقة مباشره في قبول/ رفض الائتمان.	3.52	0.85	70.45	مرتفع
	درجة المجال	3.76	0.55	75.27	مرتفع

السيولة البنكية: لفحص ودراسة الفرضية الثالثة القائلة

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سيولة البنك، تم إدراج 4 فقرات للوصول لتحليل تلك الفرضية وتم التوصل الى ما يلي من إجابة الاستبيان من قبل العاملين في مجال الائتمان المصرفي الفلسطيني، وقد كانت النتائج كما يلي: الفقرة (19): يقوم البنك دائما بالموازنة بين الودائع ومدى اعطاء قروض حسب نسبه معينه حصلت عل تقدير مرتفع جدا.بينما الفقرات (18): مقدار الودائع للبنك تشكل المعيار الاهم في قبول الطلب او رفضه فقد حصلت على مرتفع، اما الفقرات (17، 20) فقد حصلت على تقدير متوسط وهي تبعا كالتالي: مقدار السيولة للبنك يحدد مدى قبول او رفض طلب الائتمان، ان توفر السيولة البنكية وزيادتها تجعل البنك يخفض نسبة الفائدة لزيادة الطلب على الائتمان، ونتيجة للتحليل أعلاه والجدول المرفق، يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد

فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سيولة البنك. حيث تبين ان اغلب البنوك تتاثر بوجود السيولة لديها للموافقه او الرفض لطلب الائتمان، وهذا ما اتضح من الاجابه عن اسئلة الاستبيان المخصصه لمجال السيولة.

جدول رقم 14. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سيولة البنك

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(17)	مقدار السيولة للبنك تحدد مدي القبول او الرفض لطلب الائتمان.	3.43	1.15	68.64	متوسط
(18)	ان مقدار الودائع للبنك تشكل المعيار الأهم في قبول الطلب او رفضه.	3.61	1.13	72.27	مرتفع
(19)	يقوم البنك بالموازنة بين الودائع ومدي إعطاء قروض حسب نسبه معينه.	4.11	0.69	82.27	مرتفع جدا
(20)	ان توفر السيولة البنكية تجعل البنك يخفض الفائدة لزيادة طلب الائتمان	3.18	1.02	63.64	متوسط
	درجة المجال	3.59	0.69	71.70	مرتفع

4-المقدرة الايراديه

كان لمجال المقدرة الايراديه (للمستفيد) الأثر الأقوى في التأثير على السياسه الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين حيث تم تحليل أسئلة الاستبيان التي تخص الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه). وتبين من التحليل ان جميع الفقرات (21-24) وهي على التوالي: يعتبر الوضع المالي للمنشاه او المستفيد طالب الائتمان سبب رئيسي في قبول او رفض الفرضيه، فقره التاليه يعتبر الوضع المالي لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الموافق عليها، فقره الثالثه: كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمان افضل كلما زادت نسبة قبول طلبه، فقره الاخير: من الاجراءات التي يقوم بها البنك تحليل الوضع المالي لطالب، قد حصلت على تقدير مرتفع جدا وهذا الأمر يشير الى الأثر القوي للمقدرة الايراديه على السياسة

الاتمانية للبنوك العاملة في فلسطين: مما يؤدي الى رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الوضع المالي للمعتمد (المقدرة الايراديه). وهذا متفق مع دراسة (قريضة، 1998) حيث جاء فيها: تشكل المقدرة الايراديه الركن الأساسي في الموافقة او رفض طلب الائتمان باعتبار ان المشروع القائم هو الأساس في تحديد مقدرة الشخص على سداد قيمة الائتمان واستحقاقاته. وهذا يظهر في جدول: (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال المقدرة الايراديه.

جدول رقم 15. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال المقدرة الايراديه.

الدرجة	%	الانحراف	المتوسط	الفقرة	الرقم
مرتفع جدا	85.91	0.67	4.30	يعتبر الوضع المالي طالب الائتمان سبب رئيسي في قبول/رفض الطلب	(21)
مرتفع جدا	80.45	0.79	4.02	يعتبر الوضع المالي لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان	(22)
مرتفع جدا	84.09	0.79	4.20	كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمان أفضل كلما زاد نسبه قبول طلبه	(23)
مرتفع جدا	88.64	0.73	4.43	من الإجراءات التي يقوم بها البنك تحليل الوضع المالي لطالب الائتمان.	(24)
مرتفع جدا	84.77	0.51	4.24	درجة المجال	

5-طاقة المعتمد:

تشير الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصية والاداريه (طاقه المعتمد).

ولتحليل هذه الفرضية تم صياغة 4 فقرات حيث تم الاجابه عنها من قبل العاملين في مجال الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين.

الفقرات (27-28): حصلت على تقدير مرتفع وكانت كما يلي: الجدوى الدراسية للمشروع المقدم من طالب الائتمان تشكل أهميه في قبول او رفض الائتمان، هنالك علاقة طرديه بين نسبة نجاح المشروع لطالب الائتمان ومدى قبول طلبه. أما الفقرة (26)، فقد حصلت على تقدير متوسط، وهي: من السياسات الائتمانية المتبعة قبل إعطاء الموافقة او الرفض لطلب الائتمان تحليل المواصفات الشخصية لطالب الائتمان.

أما الفقرة (25)، فقد حصلت على تقدير منخفض، وهي: يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه، وبسبب وجود التقدير المرتفع لأثر طاقه المعتمد الظاهر من اجابة الفقرات (27، 28) لذلك يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=00.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير المواصفات الشخصية والادارية (طاقه المعتمد). وهذا ما تم إثباته في التحليل، ويظهر جدول (16) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طاقه المعتمد.

جدول رقم 16. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال طاقة المعتمد.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	%	الدرجة
(25)	يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه.	2.59	0.79	51.82	منخفض
(26)	قيام طالب الائتمان بادره مشروعه له علاقة بالموافقة على الطلب او رفضه.	3.18	0.87	63.64	متوسط
(27)	ألقدره على إدارة المشروع والخبرة له علاقة بالموافقة/ رفض طلب الائتمان.	3.89	1.02	77.73	مرتفع
(28)	هنالك علاقة طرديه بين نسبه نجاح المشروع لطالب الائتمان وقبول طلبه.	3.82	0.72	76.36	مرتفع
	درجة المجال	3.37	0.65	67.39	متوسط

6- سمعه العميل وأخلاقه

أما الفرضية التي تعود الى سمعه العميل وأخلاقه واثرها في السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير سمعه العميل وأخلاقه، فقد أثبتت الفقرات (30-32)، وحصولها على تقدير مرتفع جدا، وحصول ألقره (29) على تقدير مرتفع الأثر القوي لعامل سمعه العميل وأخلاقه على السياسة الائتمانية، وقد ظهر ذلك في التحليل أعلاه، ومن النسب والمجاميع والمتوسطات المذكورة في جدول (17) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب المؤيه للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سمعة العميل وأخلاقه.

الجدول رقم 17. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المؤية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال سمعة العميل والخالقة.

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف	%	الدرجة
(29)	من السياسات الائتمانية أمتبعه قبل إعطاء موافقة/ رفض الائتمان تحليل المواصفات أأشخصيه لطالب الائتمان.	3.86	0.85	77.27	مرتفع
(30)	يتم مراجعه حساب طالب الائتمان والاستعلام عنه في البنوك الأخرى قبل إعطاء الموافقة لطلب الائتمان.	4.41	0.73	88.18	مرتفع جدا
(31)	في حاله كون طالب الائتمان قد سبق وحصل على ائتمان يساعد في سرعة الموافقة او رفض طلب الائتمان.	4.02	0.51	80.45	مرتفع جدا
(32)	سمعه طالب القرض عامل مهم في قبول طلب الائتمان او رفضه.	4.32	0.52	86.36	مرتفع جدا
	درجة المجال	4.15	0.49	83.07	مرتفع جدا

7- الظروف الاقتصادية

لمعرفه مدى صحة الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادية تم إدراج الجدول رقم

(18). ومن تحليل الفقرات التي تم صياغتها وتم الاجابه عليها من قبل عينة الدراسة تبين ان الفقرات (33) التي تقول ان الظروف الاقتصادية المحيطة تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان قد حصلت هذه الفقرة على تقدير مرتفع جدا.

أما الفقرة (34) القائلة: تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان فقد حصلت على تقدير مرتفع، أما الفقرة الاخير (35) القائلة: يقوم البنك برفع الفائدة في الظروف الاقتصادية السيئة فقد حصلت على تقدير منخفض، ولذلك وبسبب التحليل أعلاه ومن الجدول، يتم رفض الفرضية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في حجم التسهيلات تعزى لمتغير الظروف الاقتصادي، وذلك لتاثر البنوك بهذا العامل في اعطاء القرار بالموافقه او رفض الطلب للحصول على تسهيلات ائتمانيه ووصلت نسبه التأثير على القرار الى 83.07% لعامل الظروف الاقتصادي. وهذا يظهر في جدول (18) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الظروف الاقتصادية.

جدول رقم 18. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجال الظروف الاقتصادية .

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف	%	الدرجة
(33)	الظروف الاقتصادية تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان.	4.32	0.67	86.36	مرتفع جدا
(34)	الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان.	3.82	0.92	76.36	مرتفع
(35)	يقوم البنك برفع الفائدة في الظروف الاقتصادية السيئة.	2.50	0.98	50.00	منخفض
	درجة المجال	3.55	0.66	70.91	مرتفع
	الدرجة الكلية للاستبيان	3.75	0.39	75.02	مرتفع

ثانياً: تم كمرحلة أخرى من التحليل الإحصائي دراسة وتحليل الفروقات الفردية للعاملين في مجال الائتمان المصرفي الفلسطيني المتمثلة في (المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية) على السياسة الائتمانية الفلسطينية.

1-المسمى الوظيفي

للتحقق من الفرضية انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايرادية، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية للمستفيد) تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي. وقد أظهرت النتائج المدرجة في الجدول وكانت كما يلي:

جدول رقم 19. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية

للبنوك العاملة في فلسطين تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الاحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
القطاع	بين المجموعات	0.548	2	0.274	1.089	0.34
	داخل المجموعات	10.315	41	0.252		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	0.826	2	0.413	1.367	0.26
	داخل المجموعات	12.395	41	0.302		
	المجموع	13.22	43			
سيولة البنك	بين المجموعات	0.253	2	0.127	0.258	0.77
	داخل المجموعات	20.115	41	0.491		
	المجموع	20.368	43			
المقدرة الايرادية	بين المجموعات	0.747	2	0.374	1.460	0.24
	داخل المجموعات	10.497	41	0.256		

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
	المجموع	11.244	43			
طاقة المعتمد	بين المجموعات	3.384	2	1.692	4.727	0.01
	داخل المجموعات	14.677	41	0.358		
	المجموع	18.061	43			
سمعة العميل	بين المجموعات	0.650	2	0.325	1.349	0.27
	داخل المجموعات	9.877	41	0.241		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	0.366	2	0.183	0.410	0.66
	داخل المجموعات	18.320	41	0.447		
	المجموع	18.687	43			
الدرجة الكلية للأستبانة	بين المجموعات	0.0104	2	0.0052	0.033	0.96
	داخل المجموعات	6.480	41	0.158		
	المجموع	6.491	43			

* مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ف الجدولة

وتبين من التحليل ان هنالك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال طاقة المعتمد وللتعرف لصالح من تعود الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنة البعديه وتبين من جدول نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعديه تبعا لمجال المسمى الوظيفي.

جدول رقم 20. نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعديه تبعا لمجال المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	مدير فرع	رئيس قسم التسهيلات	موظف تسهيلات
مدير فرع		-0.041	0.58
رئيس قسم التسهيلات			*0.62
موظف تسهيلات			

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

ويتضح من الجدول السابق انه توجد فروقا ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مجال طاقة المعتمد: (رئيس قسم تسهيلات، وموظف تسهيلات) ولصالح رئيس

قسم التسهيلات. ويعود سبب وجود هذه الفروق لصالح رئيس قسم التسهيلات في مجال طاقة المعتمد، لكون طاقة المعتمد عاملاً حاسماً في اتخاذ القرار، ويصعب قياسه على مستوى موظف ليس لديه الصلاحيات الكافية والخبرة الأمر الذي يحتم على رئيس القسم ان يكون هو العنصر الحاسم لهذا العامل.

2- سنوات الخبرة: لقياس اثر سنوات الخبرة للعاملين في موضوع الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، وللتحقق من صحة الفرضية القائلة: انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير سنوات الخبرة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وكانت نتيجة التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات درجه السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير سنوات الخبرة وذلك لان الدلالة اكبر من (0.05) ويظهر ذلك في الجدول المرفق.

جدول رقم 21. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية

للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
القطاع	بين المجموعات	0.199	2	0.0994	0.382	0.68
	داخل المجموعات	10.664	41	0.260		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	1.078	2	0.539	1.820	0.17
	داخل المجموعات	12.144	41	0.296		
	المجموع	13.22	43	430.31		
سيولة البنك	بين المجموعات	1.111	2	0.556	1.183	0.31
	داخل المجموعات	19.256	41	0.470		
	المجموع	20.368	43			
المقدرة الايرادية	بين المجموعات	0.361	2	0.180	0.679	0.51
	داخل المجموعات	10.884	41	0.265		
	المجموع	11.244	43			
طاقة المعتمد	بين المجموعات	0.273	2	0.137	0.315	0.73
	داخل المجموعات	17.788	41	0.434		
	المجموع	18.061	43			
سمعة العميل	بين المجموعات	0.335	2	0.168	0.675	0.51
	داخل المجموعات	10.192	41	0.249		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	1.030	2	0.515	1.196	0.31
	داخل المجموعات	17.657	41	0.431		
	المجموع	18.687	43			
الدرجة الكلية للأستبانة	بين المجموعات	0.265	2	0.133	0.874	0.42
	داخل المجموعات	6.225	41	0.152		
	المجموع	6.491	43			

* مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ف الجدولة

2-الدرجة العلمية

لقياس تأثير الدرجة العلمية للأفراد العاملين في البنوك الفلسطينية، وللتحقق من الفرضية القائلة: انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايرادية، طاقه المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير الدرجة العلمية. وللتحقق من صحة الفرضية فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way) ANOVA، وقد تم إدراج النتائج كما في الجدول (22):

جدول رقم 22. نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق الفردية في درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمتغير الدرجة العلمية

المجالات	مصدر التباين	مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
القطاع	بين المجموعات	0.025	2	0.0125	0.047	0.95
	داخل المجموعات	10.838	41	0.264		
	المجموع	10.863	43			
المستفيد	بين المجموعات	0.970	2	0.485	1.622	0.21
	داخل المجموعات	12.252	41	0.299		
	المجموع	13.222	43			
سيولة البنك	بين المجموعات	0.0877	2	0.0438	0.089	0.91
	داخل المجموعات	20.280	41	0.495		
	المجموع	20.368	43			
المقدرة الايرادية	بين المجموعات	0.366	2	0.183	0.689	0.50
	داخل المجموعات	10.879	41	0.265		
	المجموع	11.244	43			
طاقة المعتمد	بين المجموعات	0.915	2	0.457	1.094	0.34
	داخل المجموعات	17.146	41	0.418		
	المجموع	18.061	43			
سمعة	بين المجموعات	0.559	2	0.279	1.150	0.32

المجالات	مصدر التباين	مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة P
العميل	داخل المجموعات	9.968	41	0.243		
	المجموع	10.527	43			
الظروف الاقتصادية	بين المجموعات	0.0316	2	0.0158	0.035	0.96
	داخل المجموعات	18.655	41	0.455		
	المجموع	18.687	43			
الدرجة الكلية للأستاذة	بين المجموعات	0.0230	2	0.0115	0.073	0.93
	داخل المجموعات	6.468	41	0.158		
	المجموع	6.491	43			

• مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ف الجدولية

وتبين انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات درجة السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبعا لمجالاتها (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايرادية، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) تبعا لمتغير الدرجة العلمية وذلك لان الدلالة اكبر من (0.05). ومن التحليل أعلاه تبين عدم وجود تأثير على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين لكل من سنوات الخبرة، والدرجة العلمية، ويعود هذا الأمر الى سياسة البنك في تدريب وتأهيل موظفيها وخصوصا العاملين في قسم الائتمان حيث تم ملاحظة ذلك في التقارب الفني في الأداء ومن انعدام الأثر المذكور لعامل الدرجة العلمية والخبرة، كما ان مركزية القرار وصدوره من الاداره العليا وليس من الموظفين له اثر بالغ في عدم وجود تأثير للخبرة والدرجة العلمية على السياسة الائتمانية.

ثالثا: مدى تأثير مجالات الائتمان على السياسة الائتمانية

هل مجالات الائتمان (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايرادية، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) لها نفس التأثير في السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين ؟ للأجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار آخر وهو اختبار ولكس لامبدا (Wilks Lambda). وهو اختبار بين مجالات الاستبانة. حيث كانت

نتيجة الاختبار كما هو مدرج في جدول أدناه جدول نتائج اختبار ولكس لابتدا Wilks Lambda بين مجالات الاستبانة:

الجدول رقم 23. نتائج اختبار ولكس لامبتدا Wilks Lambda بين مجالات الاستبانة

قيمة ولكس لامبتدا	قيمة ف	درجات الحرية	الخطأ	الدلالة
0.194	26.29	6	38	*0.001

وتبين انه توجد فروق بين مجالات الائتمان (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيوله البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية) ولذلك نرفض الفرضية القائلة (انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ بين مجالات السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقه المعتمد، سمعه العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية. ولكن لصالح من تعود الفروق بين مجالات السياسة الائتمانية ؟ للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار آخر من الاختبارات الاحصائية، وهو اختبار Sidak وهو اختبار للمقارنات البعديه بين مجالات الاستبانة.

جدول 24. نتائج اختبار Sidak للمقارنات البعديه بين مجالات الاستبانة.

المجالات	القطاع	المستفيد	سيولة البنك	المقدرة الايرادية	طاقه المعتمد	سمعة العميل	الظروف
القطاع	***	-0.16	0.016	*0.63	0.23	*0.55	0.055
المستفيد		****	0.17	*0.47	0.39	*0.39	0.21
سيولة البنك			****	*0.65	0.21	*0.56	0.039
المقدرة الايرادية				****	*0.86	0.085	*0.69
طاقه المعتمد					****	*0.78	-0.17
سمعة العميل						****	*0.60
الظروف							****

ويتضح من التحليل انه توجد فروق بين المجموعات كالتالي:

- (القطاع، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (القطاع، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (المستفيد، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (المستفيد، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (سيولة البنك، والمقدرة الايراديه) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (سيولة البنك، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.
- (المقدرة الايراديه، وطاقة المعتمد) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (المقدرة الايراديه، والظروف الاقتصادية) ولصالح المقدرة الايراديه.
- (طاقة المعتمد، وسمعة العميل) ولصالح سمعة العميل.

رابعاً: تم تحليل العلاقات الداخليه بين مجالات الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين (القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية، وذلك من أجل تحديد الفرضية القائلة: انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين مجالات السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين: القطاع طالب الائتمان، المستفيد، سيولة البنك، المقدرة الايراديه، طاقة المعتمد، سمعة العميل وأخلاقه، الظروف الاقتصادية. ولذلك تم إجراء اختبار بيرسون للارتباط وتم إدراج نتائج الاختبار كما في الجدول أدناه:

جدول 25. نتائج معامل بيرسون للارتباط بين مجالات الدراسة.

الدرجة الكلية	الظروف	سمعة العميل	طاقة المعتمد	المقدرة الايرادية	سيولة البنك	المستفيد	القطاع	المجالات
0.66	*0.33	0.27	*0.34	*0.29	**0.42	**0.49	**	القطاع
0.57	*0.33	0.17	0.07	*0.37	*0.35	**		المستفيد
0.75	0.27	**0.55	**0.38	**0.52	**			سيولة البنك
0.63	0.27	*0.31	0.28	**				المقدرة الايرادية
0.68	**0.47	**0.55	**					طاقة المعتمد
0.68	*0.34	**						سمعة العميل
0.66	**							الظروف
****								الدرجة الكلية

* دال إحصائيا عند مستوى (0.05)، ** دال إحصائيا عند مستوى (0.01).

وتبين من الجدول السابق انه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية حيث كانت العلاقة دالة عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يعطي مؤشرا على ان الاستثمار تتمتع بمعامل صدق جيد وثبات مرتفع. كما تبين من الجدول السابق وجود ارتباط دال إحصائية بين طاقة المعتمد وسمعة العميل والظروف الاقتصادية، وكذلك بين سيولة البنك والمقدرة الايرادية وطاقة المعتمد، وكذلك ارتبط القطاع مع المستفيد وسيولة البنك.

نتائج الدراسة

انخفاض قيمة الائتمانات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين كان مبني على مسببات وعوامل مؤثره، فاستحوذ البنوك الاجنبية على نصيب كبير من الودائع وتيسر تلك البنوك لخدمة وطنها الأم، والحاجة لممارسة ضغوط لتطبيق القوانين الصادرة عن سلطه النقد الفلسطيني، كان من الاسباب لانخفاض قيمة الائتمانات.

فقد بلغت نسبة الائتمانات للودائع في اعلى معدل لها 37% سنة 2000 وما زالت اقل من ما أصدرته سلطه النقد الفلسطينية 40% من قيمة الودائع.

وكان هنالك عناصر مؤثره (مجالات) على السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين وهي القطاع طالب الائتمان اذ تبين تاثيره على الساسة الائتمانية وصل الى 72.02%.

اما الضمانات فقد ثبت تاثير هذا العامل (المجال) على مدى قبول او رفض اعطاء تسهيلات ائتمانية وصل نائيرها الى 75.27%. وكان لسيولة البنك تاثير ايضا وصل الى 71.70%.

وحصل عامل المقدره الايرادية على العامل الاقوى من بين العوامل المؤثره على السياسة الائتمانية حيث حصل على نسبة تاثير 84.77%. ليسجل بعده طاقة المعتمد نسبة تاثير الاخض من بين العوامل المؤثره على السياسة الائتمانية وسجل نسبة تاثير 67.39%.

اما عامل سمعة العميل واخلاقه فقد كان الثاني بين العوامل المؤثرة على السياسه الائتمانيه للبنوك العامله في فلسطين ووصله نسبة تاثيره الى 83.07%.

وقد كان للعامل الاخير الظروف الاقتصادية تايثير واضح ايضا على قرار السياسه الائتمانيه وسجل نسبة تايثير 75.02%.

التوصيات:

تشكل الائتمانات (القروض) أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، لمساهمتها الكبيرة في تخفيض نسب البطالة الأخذه في الأزدباد بسبب إغلاق فرص العمل داخل إسرائيل، فلا بد من إيجاد مشاريع تشغيلية بناءه تستوعب الأيدي العاملة، كما تعمل الائتمانات الموجهة للمشاريع الناجحة على تنمية تلك المشاريع ومن ثم الوصول الى نمو اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية الشامله وتعزيز الرضا والمكانة الاجتماعية، مع ذلك لا بد من الموازنة بين إعطاء القروض وبين الالتزام بالمعاير لها للوصول للهدف المطلوب تحقيقه، وبناءا على نتائج الدراسة مع ثبوت أهميه الائتمانات، يوصي الباحث بما يلي:

1- بما أن الضمانات تشكل أهمية من الصعب التنازل عنها للموافقة على طلب الائتمان، ومع قلة توفر (ضعف) الضمانات للمعتمد التي يجب ان تتصف بالكفاية، والقانونية، وسرعة التحصيل والتحويل، لذلك لا بد من إيجاد وتوفير آلية صحيحة وقانونية لتسجيل العقارات مع البعد عن بيروقراطية العمل، وتثبيت ملكية تلك العقارات قانونيا لما لها من أهميه ليس فقط من اجل الائتمان ولكن لأمر كثيرة أخرى.

2- اثر ضعف القضاء: ان ضعف الجهاز القضائي وقلة الخبرة في موضوع البنوك والمشاكل العالقة في موضوع الائتمان وتراكم الدعاوى ولفترات، هذه الأمور مجتمعه يتطلب إنشاء جهاز قضائي متواضع متخصص للشؤون البنكية لما لها من أهميه في تعزيز دور البنوك والوصول الى نقطة أمان بالنسبة للبنك يجعله قادر على إعطاء نسبة مرتفعه من الائتمانات بأقل درجه من المخاطره، ومن الدراسات السابقه التي تم الرجوع اليها تبين ان مشكلة القضاء مع موضوع

البنوك والائتمانات ليست بجديده وان امكانية حل هذه المشكله يكمن في تخصيص جهاز قضائي متواضع لهذا الشأن.

3- تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على اتخاذ القرار الصحيح لموضوع الائتمان، ان قلة الخبرة لموظفي الائتمان يجعلهم مترددين في إعطاء القرض والميل الى رفض إعطائه بسبب بعض الغموض الناجمة عن قلة الدراية والخبرة مما يؤدي في كثير من الحالات الى رفض إعطاء قرض رغم مصداقية المعتمد وتوفر المعايير لذلك، وهذا يظهر بسبب مركزية القرار المفروضه على الساسه الائتمانيه للبنك، وحجب كثير من الصلاحيات لموظفي الائتمان فتدريب الموظفين واعطائهم الصلاحيات التي تساوي مسؤولياتهم وخبرتهم تجعل الامر اكثر مرونة في الموافقه على التسهيلات الائتمانيه.

4- من خلال التحليل للسياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تبين ان لمتغير القطاع أثرا مرتفعا في قبول طلب الحصول على ائتمان او رفضه إذ تتجه نسبة مرتفعة من الائتمانات الى القطاع التجاري حيث طبيعة هذا القطاع واحتياجاته الى ائتمان قصير الأجل المحبذ للبنوك بسبب نسبة المخاطرة المنخفضة، الأمر الذي يحرم القطاعات الأخرى الحصول على ائتمان، لذلك لا بد من رسم سياسة تشجع منح ائتمانات للقطاعات الأخرى التي تحتاج الى ائتمان طويل الأجل، ويمكن أيضا تقسيم الائتمانات الى القطاعات المختلفة بنسب مدروسة ووضع البنوك تحت ضغط مقبول لتجعلها توازن بين القطاعات.

5- ارتباط نسبه الائتمانات المغطاة بالسيولة الموجودة لدى البنك وحصول هذا المتغير على درجة جيدة في التأثير على القرار الائتماني يدعو الى اقتراح مسانده سلطة النقد في تحقيق وتوفير درجة من السيولة تساعد البنوك الأخرى في الموافقة على إعطاء القرض.

6- يقع على عاتق سلطة النقد مسؤوليات جسام في توفير المناخ المناسب لسياسة الائتمان وذلك بالضغط على البنوك لتنفيذ القوانين والتعليمات الصادره عنها مثل رفع نسبة الائتمان الى أكثر من 40% من قيمة الودائع.

7- توفير مناخ يساعد على زيادة الطلب (الفعال) على الائتمان لمواجهة النقود المكدسة في البنوك (العرض) وذلك من خلال اعطاء تسهيلات للسداد، وتقسيط المديونية في حالة الاعسار، وزياده فترة السداد لتصل الى ائتمانات طويله ومتوسطة الامد، واعطاء فترة سماح يمكن المستفيد من تثبيت نفسه وتهيئة وضعه المالي.

المراجع

- المراجع العربية

- المراجع الأجنبية

المراجع العربية:

- أرشيد، عبد المعطي: إدارة الائتمان. دار وائل للطباعة والنشر. عمان، الأردن. 1995.
- الألفي، احمد عبد العزيز: الضوابط الائتمانية للبنوك. الإسكندرية للنشر والتوزيع. مصر. 1997.
- الألفي، احمد عبد العزيز: الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الإسكندرية للنشر والتوزيع. مصر، الإسكندرية. 1997.
- العبادي، سليمان: خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، نابلس، فلسطين. 1997.
- العشري، سلوى: مشاكل الائتمان المصرفي، مجلة أخبار اليوم، ع 2956. جمهورية مصر العربية. 2001.
- بركه، عبد الرحمن: الممنوع والمسموح للبنوك التجارية، مجلة أخبار اليوم، ع 2956. جمهورية مصر العربية. 2001.
- بيومي، زكريا: الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص والموارد الملحقة بها، ألقاهه توزيع عالم الكتب، 1994.
- جبر، هشام: المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية. جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين. 2000.
- جودة، محفوظ احمد: إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية. الجامعة للنشر والتوزيع. رام الله، فلسطين. 1999.
- حامد، أسامه: واقع النظام المصرفي الفلسطيني. دار الشروق. رام الله، فلسطين. 1996.
- حامد، أسامه: إمكانيات البنوك ونسب الائتمان، مجلة المراقب الاقتصادي، ع 9. رام الله، فلسطين. 2002.
- الحمزاوي، محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي. منشأة المعارف. الإسكندرية، مصر. 1997.

الخصيري، محسن احمد: نشأة البنوك وتطورها. الأوائل للطباعة والنشر. عمان، الأردن.
1996.

الزبيدي، حمزه محمود: التحليل الائتماني. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. 2002.

الزياتي، نعمان: التعثر وثورة التصحيح البنكية، مجلة الاقتصادي، ع 11. رام الله، فلسطين.
2002.

سلطة النقد الفلسطينية: النشرة الإحصائية للبنوك الفلسطينية. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله،
فلسطين، 2001.

سلطة النقد الفلسطينية: النشرة الإحصائية لسلطة النقد، ع 21، رام الله، فلسطين، 2000.

الشامسي، نجيب عبد الله: القروض الشخصية بالأمارات ومشاكلها، مجلة البيان الإماراتية، ع
25. 2002.

الشماع، خليل: البنوك التجارية ودورها التنموي، المجلة العربية للعلوم المصرفية، ع 253.
عمان، الأردن. 1999.

شيخة، مصطفى رشدي: النقود والمصارف والائتمان. دار الجامعة الجديدة للنشر.
الإسكندرية، 1999.

صبري، نضال رشيد: دراسة تحليلية لمصادر تمويل القطاع الخاص. مجلة البحوث
والدراسات، ع 1. جامعة بيرزيت، رام الله. 2003.

صيام، وليد زكريا: مصادر تمويل البنوك التجارية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان،
الأردن. 1997.

عاشور، يوسف حسين: سياسة البنوك الائتمانية ودور مؤسسات الإقراض. غزة، فلسطين،
1995.

عاشور، يوسف: العقبات التي تضعها المصارف الإسرائيلية. غزة، فلسطين، 1995.

عاشور، يوسف: أفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني. غزة، فلسطين، 1995.

عاشور، يوسف: مشاكل سلطة النقد الفلسطيني. غزة، فلسطين، 1995.

- العدل، رضا: المسموح والممنوع في القروض، مجلة أخبار اليوم، ع 2956. القاهرة، 2001.
- عمر، برهان حسني عمر: التسهيلات المتعثرة. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس، فلسطين. 2003.
- فريد راغب، النجار: إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسه شباب الجامعة، رام الله، فلسطين. 1995.
- مكحول، باسم: مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين. 2000.
- مقداد، سامي محمد: السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين، مجلة الرؤيا-العدد 117. رام الله، فلسطين، 2004.
- مكحول، باسم. وآخرون: مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. رام الله، فلسطين، 2000.
- يوسف، عبد النبي حسن: السياسة النقدية في إسرائيل مقارنة عن واقع الائتمان. مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر. 1974.

- Chrystal, A. (2002). Lending policy. *Journal of Banking and Finance*, V26. United Kingdom.
- Federal Financing Bank. Lending Policy. Federal Financing Bank. Washinton. 2002.
- Jacobson, T. (2003). Bank Lending Policy and Value at Risk, *Journal of Banking and Finance*, V27- No 4. London.
- Kakes, J. (2002). Monetary Policy and Bank Lending, *Journal of Banking And Finince-V 26- No11*. Germany.
- Norvald Instefjord (2003). **Risk and Hedging**. Bareback College. London.
- Robert, K. (2003). **Credit Scoring**. Washington, London.
- Schreft, S. (2002). The Conduct of Monetary Policy with a Shrinking Stock of Government, *Journal of Money Credit and Banking-V 34- No3*. England.
- Sironi, A. (2003). Testing For Market Discipling In The European Banking, *Journal of Money Credit and Banking-V35-No3* Washington.
- www.akhbarelyom.org.eg/30/05/2001
- www.albayanco.ae/15/08/2004
- www.alexbank.com/Act315/06/2003
- www.bank.newsofcd.com
- www.bkam.ma/araba/25/01/2004
- www.finance21.org/15/1/2001
- www.sis.govps/arabic/1/3/2004
- www.pmapalestine.org/6/2002
- www.pmapalestine.org/arabic/developbank.html/23/03/2000.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق 1. تسهيل مهمة

جامعه النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

استبانة الدراسة

الفاضل-الفاضلة / قسم التسهيلات البنكية المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة أطروحة الماجستير حول (السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين) نرجو تعاونكم في تزويدنا بالبيانات اللازمة، والإجابة عن أسئلة الاستبانة المرفق حسب سياسة البنك الذي تعمل به، لأن مساهمتكم ستكون ذات اثر كبير في نجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، كما نحيطكم علما بان جميع المعلومات ستعامل بسريه تامة، وسيقتصر استعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

امجد عزت عيسى

ملاحظه: أرجو تعبئه الاستبانة المرفق من قبل رئيس أو مراقب أو موظف التسهيلات فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

ملحق 2. استبانة

السيدة/----- المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

انطلاقاً من قناعتنا بدوركم الإيجابي في تنمية البحث العلمي خاصة بما يتعلق بمجال عملكم واختصاصكم فأني كطالب ماجستير في جامعة النجاح الوطنية، أرجو من حضرتكم الإجابة على الاستبانة التالية، علماً بأن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

امجد عزت عيسى

الجزء الأول:

1. المسمى الوظيفي:

أ. مدير فرع ب. رئيس قسم التسهيلات ج. موظف تسهيلات

2. سنوات الخبرة:

أ. أقل من 3 سنوات ب. من 3-5 سنوات ج. أكثر من 5 سنوات

3. الدرجة العلمية:

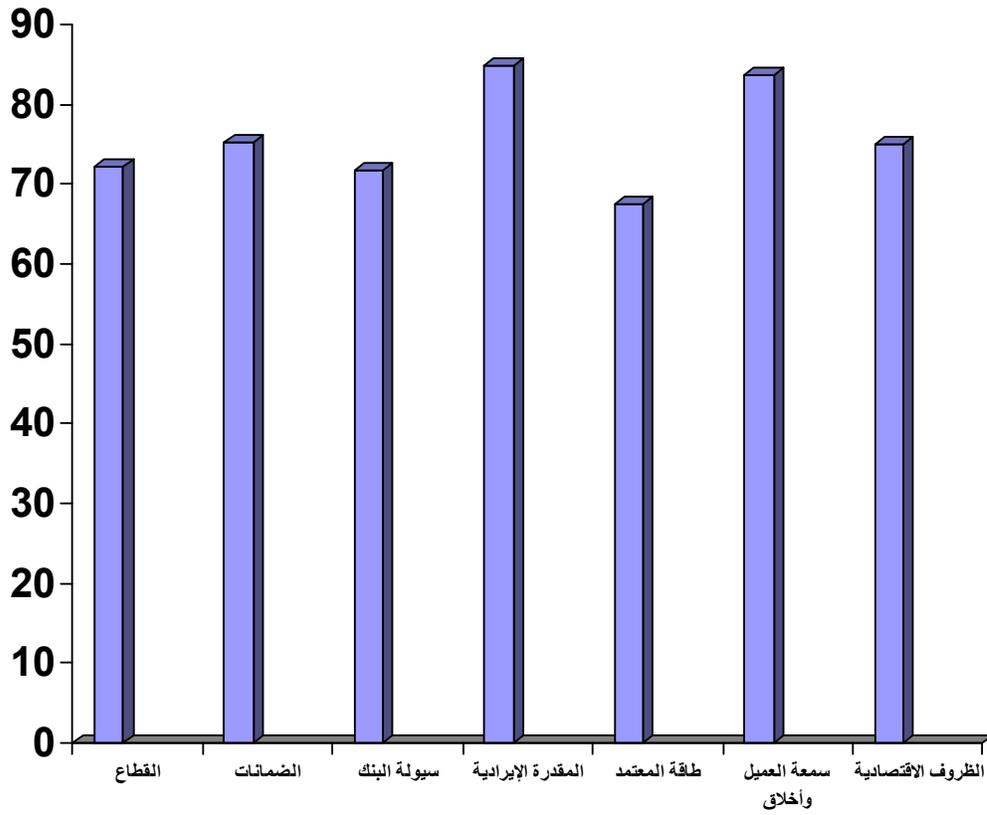
أ. أقل من دبلوم ب. دبلوم ج. بكالوريوس د. دراسات عليا

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة: الرجاء وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	معرفة نوع قطاع طالب الائتمان له علاقة في قبول الطلب او رفضه.					
2	هنالك قطاعات تعامل بطريقة حذرة أكثر من قطاعات أخرى عند دراسة طلب الائتمان.					
3	تحديد نوع القرض طويل او قصير الأجل يحدده البنك حسب نوع القطاع طالب الائتمان.					
4	هنالك سياسة ائتمانية تحدد كميته الائتمان المقدم تبعاً لنوع القطاع طالب الائتمان.					
5	قيمة الفائدة تختلف تبعاً لنوع القطاع طالب الائتمان.					
6	يشترط لبعض القطاعات شروط معينة للموافقة على طلب الائتمان دون قطاعات أخرى.					
7	تختلف الضمانات المطلوبة لتغطية الائتمان حسب القطاع طالب الائتمان.					
8	الطرق المتبعة لاسترجاع قيمة القرض وفوائده تختلف من قطاع الى آخر.					
9	بعض القطاعات يتم إعطائها مهلة أخرى ويتم إعادة أجدولة للديون دون قطاعات أخرى.					
10	سرعة اتخاذ القرار وتخفيض روتين العمل في دراسة طلب الائتمان له علاقة بنوع القطاع.					
11	الإجراءات المتبعة في دراسة وتحليل طلب الائتمان تختلف من قطاع إلى آخر.					
12	تشكل الضمانات المقدمة سبب رئيسي في قبول طلب الائتمان او رفضه.					
13	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة ومدى قانونيته وكفايته قبل قبول طلب الائتمان					
14	لا تقبل الضمانات المقدمة من الأصول المتداولة للغير (كفيل) كضمان.					
15	لا تقبل الأصول الثابتة كضمان.					
16	امكانية استخدام أصول المنشأة كضمان له علاقة مباشرة في قبول او رفض طلب الائتمان.					
17	مقدار السيولة للبنك تحدد مدى قبول او رفض طلب الائتمان.					
18	ان مقدار الودائع للبنك تشكل المعيار الأهم في قبول طلب الائتمان او رفضه.					
19	يقوم البنك دائماً بالموازنة بين الودائع ومدى إعطاء قروض حسب نسبة معينة.					
20	ان توفر السيولة البنكية وزيادتها يجعل البنك يخفض					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
	نسبه الفائدة لزيادة الطلب على الائتمان					
21	يعتبر الوضع المالي للمنشأة او المستفيد طالب الائتمان سبب رئيسي في قبول او رفض الطلب					
22	يعتبر الوضع المالي لطالب الائتمان محدد رئيسي لقيمة الائتمان الموافق عليها.					
23	كلما كان الوضع المالي لطالب الائتمان أفضل كلما زاد نسبة قبول طلبه.					
24	من الإجراءات التي يقوم بها البنك تحليل الوضع المالي لطالب الائتمان.					
25	يعتبر المؤهل العلمي سبب رئيسي في قبول الطلب او رفضه.					
26	قيام طالب الائتمان بإدارة مشروعه بنفسه له علاقة بالموافقة على الطلب او رفضه.					
27	القدرة على إدارة المشروع مع توفر ا خبره له علاقة بالموافقة او رفض طلب الائتمان.					
28	هنالك علاقة طرديه بين نسبة نجاح المشروع لطالب الائتمان ومدى قبول طلبه.					
29	من السياسات الائتمانية المتبعة قبل إعطاء الموافقة او الرفض لطالب الائتمان تحليل الموصفات الشخصية لطالب الائتمان.					
30	يتم مراجعة حساب طالب الائتمان والاستعلام عن حساباته في البنوك الأخرى قبل إعطاء الموافقة لطالب الائتمان.					
31	في حاله كون طالب الائتمان قد سبق وحصل على ائتمان هذا الأمر يساعد في سرعة الموافقة او رفض طلب الائتمان.					
32	تعتبر سمعة العميل طالب القرض، من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان او رفضه.					
33	الظروف الاقتصادية المحيطة تشكل أهميه تؤثر في قبول او رفض طلب الائتمان.					
34	تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم المعايير في رفض او قبول طلب الائتمان.					
35	يقوم البنك برفع الفائدة في الظروف أاقتصادية السيئة.					

ملحق 3. رسم بياني - مجالات الائتمان وأثرها



مقارنة بين مجالات الائتمان وأثرها على السياسة الائتمانية

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Credit Policy in the Palestinian Banks

By

Amjad Azat Abed-Almazoz Issa

Supervisor

Dr. Nur Abu-Rub

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies,
at An- Najah National University, Nablus, Palestine.**

2004

The Credit Policy in the Palestinian Banks

By

Amjad Azat Abed-Almazoz Issa

Supervisor

Dr. Nur Abu - Rub

Abstract

The aim of this study is to know the banks in Palestine are aware of the standards of the credit which known all over the world, and the effects of these standards on the credit policy in the Palestinian banks. It is found that these standards have deferent effects in these banks. So, that reaches (75.27%). But the level takes interest in this standard to reach (87.77%). Also, the reputation of the agent and his morals are very important as credit standards. All over the world, so, the collateral this standard becomes very high in the Palestinian banks to reach (83.07%). But the power of the agent doesn't have high consideration from the banks in Palestine. So, this standard has a middle level to be (76.39%). The banks in Palestine take interest in the economic conditions with high level to be (75.02%). Other factors were added the these standards that affect. The accepting or refusing the credit form. For example demand of sector (type of sector)the agent's work has a very important role in affecting the credit policy in the Palestinian banks. This factor has a high level to be (72.02%). But having cash in the bank and its effect in accepting or refusing the credit forms has a high level to reach (71.70%).

It is noticed above that the ability of income has the highest consideration among the other standards motioned. The banks in Palestine consider that this standard has high importance so, it is important to study the ability of income of the agent before accepting the credit form and his ability to pay bank. The loan in the fixed time. The reputation of the agent

and his morals is the second factor in accepting or refusing the credit forms in the Palestinian banks. So, it doesn't help if the agent doesn't intend to pay bank the loan in spite of the other standards.

Finally, accordions to this analyzing above, the theories in the study are rejected be cause they show the effect of all the factors in the credit policy but not equally, and this result comes after collecting the information form the banks in the west bank.